بسم الله الرحمان الرحيم

"شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن
هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان.."

رمضان كريم

61

تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
-الجزائر-

مجلس الأمة

العدد الواحد والستون -جوان 2014

بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، يتقدم السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة باسمه ونيابة عن أعضاء مجلس الأمة بأخلص التهاني للشعب الجزائري والأمة الإسلامية.. داعيا المولى عز وجل أن يتقبل الصيام والقيام.. ويتولى برحمته مضاعفة الأجر والثواب في رحاب أيامه المباركة.

الوزير الأول يعرض مخطط عمل الحكومة أمام أعضاء مجلس الأمة..

تعاون

بدعوة من مجلس الأمة:

- **السيدة فالنتينا ماتفيينكو،**
  رئيسة المجلس الفيدرالي الروسي
- **السيد بيو غارسيا أسكوديرو ماركيز**
  رئيس مجلس الشيوخ الاسباني

في زيارة رسمية إلى الجزائر

الفهرس

جلسات

أعضاء مجلس الأمة يناقشون مخطط عمل الحكومة
القراءة المتأنية تبين مدى الاتساق بين الأهداف المتوخاة والأدوات والوسائل الموضوعة لتحقيقها 04

مقاربات..

التخلص من التبعية للمحروقات والوصول إلى مؤشرات النمو التصاعدي 09

الحدث

البرلمان في مشروع التعديل الدستوري 15

خرجات استطلاعية

مدرسة أشبال الأمة -صنف ثانوية- بولاية البليدة.
الناحية العسكرية الأولى
أشبال الجيش الوطني الشعبي.. تكوين نوعي علمي وعسكري 20

القاعدة المركزية للإمداد ببني مراد
.. قطب استراتيجي هام في المنظومة الصناعية الوطنية 22

تعاون

التعاون البرلماني الجزائري / الروسي
بدعوة من مجلس الأمة:
السيدة فالنتينا ماتفيينكو، رئيسة المجلس الفيدرالي الروسي في الجزائر وتحظى باستقبال السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية 24

التعاون البرلماني الجزائري / الإسباني
رئيس مجلس الشيوخ الاسباني في الجزائر
نحو ترقية العلاقات البرلمانية إلى مستويات أفضل 27

استقبالات 29

النشاط الخارجي 31

متابعات

التمثيل البرلماني للجالية المقيمة بالخارج لدول البحر الأبيض المتوسط 34

المدار البرلماني 36

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب

مستشارا التحرير
عمار بخوش،
نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير
كريمة بنود
سعاد بكار بنت طاعة الله
شهرزاد لورقيوي
غيبوب آمال

الصور: المصلحة التقنية لمجلس الأمة

الإخراج:
عبد الرحمان بوشايب

الطباعة: **المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار (anep) رويبة**

رت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 07 شارع زيروت يوسف
الهاتف: 59 60 74 021
الفاكس: 83 60 74 021
البريد الالكتروني:
revue@majliselouma.dz

الذكرى 52 لاستعادة السيادة الوطنية

بمناسبة الذكرى 52 لاستعادة السيادة الوطنية يتقدم السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس باسمه ونيابة عن أعضاء مجلس الأمة بأخلص التهاني للشعب الجزائري في هذه الذكرى التاريخية المجيدة التي توجت الكفاح المسلح البطولي للشعب الجزائري بالحرية والاستقلال وهيأت له بناء الدولة السيدة الواعدة في كنف الوفاء لرسالة الشهداء الأبرار والاعتزاز بالهوية الوطنية.

القراءة المتأنية تبين مدى الاتساق بين الأهداف المتوخاة والأدوات والوسائل الموضوعة لتحقيقها

لحظة قوية وحدث سياسي بارز

استنادا إلى أحكام الدستور والمادة 49 من القانون العضوي رقم 99 - 02، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة؛ شرع أعضاء مجلس الأمة في مناقشة مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية.

ولهذا الغرض، عقد أعضاء المجلس جلسات علنية أيام 08، 09 و 10جوان 2014، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس، وحضور السيد عبد المالك سلال، الوزير الأوّل وطاقمه الوزاري.

وكان **رئيس مجلس الأمة قد ألقى كلمة خلال افتتاح الأشغال** هذا نصها:

بعد الترحيب بكم، السيد الوزير الأول والطاقم الحكومي المرافق لكم في رحاب مجلس الأمة، بودي أن أتقدم إليكم السيد الوزير الأول، نيابة عن زملائي أعضاء مجلس الأمة وباسمي الخاص، بأخلص عبارات التهاني على تجديد السيد رئيس الجمهورية لثقته فيكم بتعيينكم وزيرًا أولاً في بداية العهدة الرابعة هذه.

التهنئة موصولة إلى كامل أعضاء طاقمكم الحكومي، متمنيًا لكم كل النجاح والتوفيق.

والمناسبة تقتضي تهنئتكم ثانية على مصادقة نواب المجلس الشعبي الوطني على مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، وبالتالي كسب الحكومة لهذا الرهان الذي يرسم ويحدد معالم عملها.

السيدالوزيرالأول،

زميلاتي، زملائي،

كما يعلم الجميع، فإن عرض عمل الحكومة أمام البرلمان يمثل باستمرار لحظة قوية في العلاقة الدستورية التي تربط بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويعتبر دائما حدثا سياسيا بارزا ومناسبة مثلى لممثلي الأمة لمناقشة المشاريع المستقبلية التي تعتزم الحكومة تجسيدها في مختلف الميادين. ولعل ما يضفي عليه هذه المرة من خصوصية هو أن هذا العرض جاء عقب الاستحقاق الرئاسي للسابع عشر أبريل المنصرم الذي عبر فيه الجزائريون عن تمسكهم بخيار الاستقرار والاستمرار حين زكوا، وبأغلبية كبيرة، السيد عبد العزيز بوتفليقة رئيسًا للجمهورية لعهدة جديدة.

ها أنتم، السيد الوزير الأول، قد كسبتم ثقة السيدات والسادة نواب الغرفة الأولى وتزكية مخطط عمل حكومتكم، وإني لعلى قناعة أن النقاش الذي ستشرعون فيه اليوم مع أعضاء مجلس الأمة سيكون بدوره إيجابيًا ومثمرًا. وقد نناقش في بعض الأحيان مقترحات مخططكم من منظور مختلف أو بطريقة مغايرة. ونفعل ذلك من منطلق القناعات السياسية لكل واحد منا، لكن دائما تصب في إطار البحث الدائم عن الأفضل قدر ما أمكن ذلك. وهذه هي جوهر الممارسة الديمقراطية والتعبير عن الرأي والرأي الآخر، حين تتباين رؤانا لكن لتكتمل الصورة في نهاية المطاف.

طبعا، نحن الآن في بداية النقاش، ومن غير الملائم أن أنعت في كلمتي الوجيزة المخطط الذي ستعرضونه على غرفتنا للمصادقة. لكن ذلك لا يمنعني من القول أننا أمام وثيقة هامة وواضحة الأهداف وتتلاءم مع طبيعة المرحلة التي تمر بها بلادنا.

إن هذا المخطط جاء ليستكمل ما تبقى من برنامج 2010 - 2014 ليشرع في برنامج جديد 2014 - 2019، والذي زكاه الشعب في 17 أبريل الماضي.

بالتأكيد، سيتضمن مخطط الحكومة هذا مختلف المجالات التي تهم حياة المواطن ورفاهيته، وذلك بجعل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير هياكل ومؤسسات الدولة وترقية علاقاتها بالمواطنين في قلب اهتمامات الحكومة.

إن قراءة متأنية لفصول المخطط الثمانية تبين مدى الاتساق بين الأهداف المتوخاة والأدوات أو الوسائل الموضوعة لتحقيقها. وهذا ما يجعله في تقديرنا ثريا وجديرًا بالنقاش البرلماني.

في هذا السياق، فإن مجلس الأمة سيشارك بتشكيلته المتميزة في إثراء النقاش حول المخطط، بل ربما سيوسعه إلى مجالات أخرى لم تحظى بالقدر الكافي من الاهتمام أو لم تعالج بشكل كاف.

ومن هذا الجانب بالضبط، أود أن أقول أن عرض مخططكم هذا أمام البرلمان قد أحدث حيوية خاصة في الغرفتين من خلال النقاشات التي عكست تعدد الرؤى وتباين التصورات وتنوع المقاربات والتي تهدف كلها لغاية واحدة هي البحث عن أنجع السبل وأفضلها لتجسيد هذا المخطط، الذي هو ترجمة للبرنامج الرئاسي، على أرض الواقع.

المصالحة.. الاستقرار.. والتنمية عناوين كبرى في التدخلات

بعد الاستماع للعرض الذي قدّمه السيد الوزير الأوّل حول مضمون مخطط عمل الحكومة، فُسِحَ المجال أمام السيدات والسادة أعضاء المَجلس لمناقشة مضمون وثيقة المخطط وكذا العرض الذي قدّمه السيد الوزير الأوّل بشأنه.

خلال مناقشتهم لمخطط الحكومة أكد أعضاء مجلس الأمة على ضرورة مكافحة الفقر والتهميش وتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للجزائريين ودعم الصحة العمومية والعمل على تحقيق الأمن الغذائي بتسطير برنامج يستند على النهوض بالقطاع الفلاحي وتشجيع الاستثمارات الصناعية خصوصا بالمناطق الجنوبية.

كما شدد بعض أعضاء مجلس الأمة على ضرورة تعزيز مسار المصالحة الوطنية وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية ووضع حد لهجرة الأدمغة.

وبدورهم دعا رؤساء الكتل البرلمانية لمجلس الأمة في تدخلاتهم إلى ضرورة ترقية ميثاق السلم والمصالحة الوطنية بغرض تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة في الجزائر وهذا ما ذهب إليه السيد عبد القادر زحالي ، رئيس كتلة جبهة التحرير الوطني حيث أوضح أن مواصلة هذه العملية سيسمح بـ «تحقيق هدف ترقية ثقافة متشبعة بالقيم والمثل الانسانية السامية الرفيعة التي جاء بها الاسلام وكذا القضاء على كل مظاهر التطرف في المجتمع الجزائري وفتح الأبواب للمغرر بهم والتكفل بأوضاع ضحايا الإرهاب وتضميد الجراح والآلام طبقا لأحكام ميثاق وقانون السلم والمصالحة الوطنية كما طالب بضرورة ترقية الديمقراطية التشاركية «وكذا» إعادة تنظيم الخارطة الصحية وإشراك كل مهنيي القطاع والاستفادة بتجارب الدول الأخرى للوصول إلى منظومة صحية ترقى إلى تطلعات المواطنين وترقية الخدمة العمومية في مختلف الإدارات ومواصلة إصلاح العدالة وتدعيم استقلالها كما دعا إلى العناية بالشباب وتكييف برامج التعليم العالي بما يتلاءم ومتطلبات سوق العمل وترقية السياحة ودعم الصناعة التقليدية.

وحول برنامج تطوير وتنويع المصادر الطاقوية فقد طالب رئيس الكتلة بتحديد طرق انتاج المحروقات غير التقليدية وأيضا الطاقات المتجددة على غرار الطاقة الشمسية داعيا إلى خلق مشاريع شراكة مع الدول الرائدة في هذا المجال لكسب الخبرة اللازمة.

أما رئيس المجموعة البرلمانية للتجمع الوطني الديمقراطي محمود زيدان فقد أكد على ضرورة مواصلة عملية تجسيد بنود المصالحة الوطنية وترقيتها.

كما ألح السيد محمود زيدان في سياق آخر على ضرورة التصدي لكل أشكال البيروقراطية واقتلاع جذورها من المجتمع الجزائري وكذا التكفل بالمقاومين وضحايا المأساة الوطنية كما عبر عن دعمه لكل الخطوات الرامية إلى تعزيز الديمقراطية والقيام بإصلاحات سياسية عميقة. والعمل على دفع وتيرة التنمية الشاملة والتكفل بالاحتياجات الأساسية للمواطن.

وفيما يتعلق باستغلال الغاز الصخري، حث السيد محمود زيدان على ضرورة بذل المزيد من المجهودات في مجال التنقيب والكشف عن هذا النوع من الطاقات والشروع في استغلالها لتعويض الطاقة التقليدية كما اعتبر ممثل التجمع الوطني الديمقراطي أن تهيئة أرضية مناسبة قبل استغلال هذا الغاز تتمثل أساسا في تقديم تكوين خاص الذي يعتبر شرطا هاما لنجاح هذه العملية.

دعا السيد عبد الكريم قريشي، مقرر كتلة الثلث الرئاسي من جانبه الحكومة إلى العمل على مكافحة الفساد والرشوة والتجارة بالمخدرات والجريمة وكذا العمل من أجل بسط هيبة الدولة ليدرك المواطن ما له من حقوق وما عليه من واجبات كما تطرق مقرر الثلث الرئاسي إلى مسألة حوادث المرور و ما تسببه من أضرار صحية واجتماعية

واقتصادية مبرزا أهمية التطبيق الصارم للقوانين والقضاء على أسباب هذه الكارثة.

أما عن التعديل الدستوري فقد أعرب ممثل الثلث الرئاسي عن أمله في تمكن الجزائريين من خلال الاستشارات الحالية من الخروج بدستور يحدد معالم الدولة التي يتفقون عليها بعيدا عن الفرقة والاختلاف.

وتطرق السيد قريشي في مداخلته إلى ضرورة إصلاح القطاع المالي واستكمال البرامج المسطرة والتي عرفت تأخرا مما أدى إلى إعادة تقييمها وبالتالي إهدار أموال طائلة كان من الاجدر أن توجه إلى مشاريع أخرى داعيا إلى ضرورة احترام الآجال المستقبلية وإلى معاقبة المتسببين في عرقلة هذه المشاريع.

وقد نوه رؤساء الكتل البرلمانية في تدخلاتهم بمضمون مخطط الحكومة في مجالات التنمية والسكن والتشغيل والاستثمار والمصالحة الوطنية والخدمة العمومية مشيرين إلى ان ملاحظاتهم لا تنقص من قيمة المخطط بل» تزيده الدعم والمساندة الضروريين لتقدم الجزائر.

إن أعضاء مجلس الأمة،

• يتقدمون بالتهاني والتباريك إلى كافة الشعب الجزائري على نجاح الاستحقاق الرئاسي الأخير والذي أسفر عن انتخاب السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيسا للجمهورية لعهدة جديدة، جزاء وفاقا لجهوده المخلصة ووفائه المستديم وإيثاره المجلي لخدمة بلده وشعبه،

• ويُثمنون عالياً روح المسؤولية التي تحلى بها الشعب الجزائري ووعيه السياسي وحسه المواطني، وصواب توجهه لخيار الاستمرارية، لمواصلة مسعى التجديد الوطني في استدامة الأمن والآمان والاستقرار، والدفع قدماً بجهود نهضة البلاد بهدف تحقيق ما يروم إليه من تطلعات وطموحات مشروعة إلى مزيد الرقي والرفاه بعون الله وحسن توفيقه،

• ويُعربون عن ارتياحهم التام لمضمون مخطط عمل الحكومة المصادق عليه من قبل مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد يوم الأربعاء 21 ماي 2014، الذي يأتي بغرض تجسيد البرنامج الانتخابي والوعود التي قطعها السيد عبد العزيز بوتفليقة على نفسه أمام الشعب الجزائري خلال الحملة الانتخابية التي سبقت الاستحقاق الرئاسي الأخير،

• ويتقدمون بتهانيهم إلى السيد الوزير الأول عبد المالك سلال، على نيله شرف تجديد الثقة في شخصه وتعيينه على رأس الجهاز التنفيذي من قبل فخامة رئيس الجمهورية، والتهنئة موصولة كذلك إلى كافة أعضاء الحكومة،

• كما يتقدمون بالتهنئة أيضا إلى السيد الوزير الأول وطاقمه الوزاري على التزكية والموافقة اللتين حظي بهما مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية من طرف زميلاتنا وزملائنا النواب، في المجلس الشعبي الوطني،

• وإذ يُثمنون عزم الحكومة وصدقية توجهها نحو الحفاظ على المكاسب التي تحققت طيلة الفترة المنصرمة، وتكللت بنتائج غير مسبوقة في عديد الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات الصلة المباشرة بحياة المواطنات والمواطنين، فإنهم يؤكدون - في ذات الوقت- على بذل المزيد من الوسع وإستفراغ الجهد لاستكمال البرامج المسطرة ورصد كل الإمكانات المادية والإعتمادات المالية لإنجازها في آجالها المحددة سلفا،

اختتمت الأشغال بإصدار أعضاء مجلس الأمة لائحة دعم وتزكية للحكومة ومخطط عملها من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية؛ وحظيت هذه اللائحة بموافقة وإجماع أعضاء المجلس على مضمونها وفيما يلي نصها:

• وإذ يُشاطرون الحكومة القناعة المؤكدة أنه لا تطور للبلاد من دون أمن واستقرار، فإنهم يقدرون جهود الدولة المستديمة في استتباب الأمن والاستقرار عبر كامل ربوع وطننا المُفدى، وذلك من خلال مواصلة مسعى المصالحة الوطنية والقضاء على أثار المأساة الوطنية، المُزكي بقوة من طرف الشعب الجزائري السيد وفي ظل احترام سلطان القانون،

• ويُوجهون بهذا الصدد أسمى آيات التقدير والعرفان لقوات الجيش الوطني الشعبي ومختلف أسلاك الأمن على جهودهم المضنية في حفظ السلامة الترابية وضمان أمن الأفراد والممتلكات والمقدرات الوطنية،

• ويدعمون خيار الاحترافية الذي تنتهجه هذه القوات على درب العصرنة ومواكبة التطور التكنولوجي الحاصل اليوم في العالم، لمواجهة التحديات والمخاطر المحدقة ببلادنا على مستوى عديد الجبهات،

• ويدعون الحكومة إلى تسخير كل الطاقات والإمكانات من أجل تعبئة الموارد المالية الضرورية لتمويل الاقتصاد عموماً والاستثمار والتنمية الاجتماعية على وجه الخصوص،

• ويؤكدون على ضرورة مواصلة دعم وتنمية البنية التحتية والمنشآت القاعدية للاقتصاد الوطني بغرض تنويعه وإيجاد بديل لاقتصاد المحروقات المتقلب،

• ويؤكدون أيضا على ضرورة مواصلة التكفل بكل الجوانب التي تمس الحياة اليومية للمواطنين مباشرة، وتسريع وتيرة إصلاح مختلف القطاعات ذات الصلة (الصحة، التضامن الوطني، التشغيل، ترقية المرأة، الشباب، التكوين، التمهين، الرياضة ...إلخ)،

• ويُثمنون جهود الحكومة الرامية إلى القضاء على البيروقراطية ومحاربة الفساد بكافة أشكاله وكذا تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، ويدعونها إلى مواصلة هذه الجهود لبلوغ المرام، ولا يتأتى ذلك إلا بالاحترام الصارم لقوانين الجمهورية وقواعد الحكامة الرشيدة،

• ويُبدون الارتياح في هذا الإطار لعزم الحكومة على تضمين كل الأهداف المقررة في البرنامج الرئاسي في المخطط الخماسي للنمو (2015 – 2019) وتبني مقاربة اقتصادية فعالة، تستند إلى أرضية العقد الاقتصادي والاجتماعي الذي شارك فيه جميع المتعاملين الاقتصاديين، عموميين وخواص وكذا الشركاء الاجتماعيين،

• وإذ يعبرون عن قناعتهم بأهمية الحوار كأسلوب ونهج سياسي في ترقية ثقافة الاتصال والتواصل، فإنهم يدعمون خيار ترسيخ الديمقراطية التشاركية وتوسيع فضاءات المشاركة في تسيير الشأن العام ودعم الجماعات الإقليمية بإعادة النظر في تنظيمها وأسلوب عملها وتحسين خدمات المرفق العمومي بما يحقق النفع العام المأمول،

• وينوهون بالنظرة الإستشرافية الصائبة لفخامة رئيس الجمهورية، فيما يخص الأحداث التي تشهدها دول الجوار ومنطقة الساحل وكذا على الصعيدين الإقليمي والدولي،

• ويدعون الحكومة بهذا الشأن إلى الاستثمار في هذا الرصيد وتثمينه قصد تعزيز مكانة الجزائر في المحافل الدولية وتدعيم نشاطاتها في المشهد الدولي والترويج للمبادئ والقيم التي تحكم سياستها الخارجية،

• كما يعبرون عن كامل تأييدهم للمبادرة التي أطلقها فخامة رئيس الجمهورية بخصوص فتح ورشة إصلاح أسمى القوانين في البلاد، الدستور، وفق مقتضيات المرحلة ومتطلبات استشراف المستقبل المنظور والبعيد،

• ويدعون بهذا الصدد كافة أطياف الطبقة السياسية والفاعلين السياسيين من شخصيات وطنية وتنظيمات المجتمع المدني إلى المشاركة والمساهمة في المشاورات المقررة بهذا الشأن، قصد بلورة وثيقة توافقية تحظى بموافقة ومباركة الجميع،

• ويؤكدون من جانبهم للحكومة أنهم سيتعاطون بكل إيجابية مع عزمها الرامي إلى تعزيز العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتفعيل أكثر لسبل التشاور والتعاون والتنسيق، بغرض ضمان منظومة تشريعية للبلاد تكون أكثر حصانة وفي خدمة تنميتها ونهضتها،

• وإيمانا منهم أن نجاح مخطط عمل الحكومة هذا من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية مرهون بتكاتف وتظافر جهود جميع أبناء الجزائر، كل من موقع مسؤوليته،

• فإن أعضاء مجلس الأمة يدعون كافة القوى السياسية والمنظمات الاجتماعية وتنظيمات المجتمع المدني والمخلصين والغيورين من أبناء الجزائر الحبيبة إلى التعبئة والتجند وراء فخامة رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة للإسهام كل في مجاله، في إنجاح هذا العمل ووضع برنامجه حيز التطبيق بما يحقق بمشيئة الله تعالى، الخير المأمول للبلد والمواطن،

• وعلى هذا، اتفق الموقعون على هذه اللائحة واودعوها لدى مكتب مجلس الأمة وفق الأحكام والإجراءات القانونية المنوه إليها أعلاه، ويدعون السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة إلى المصادقة عليها.

المسار نحو الديمقراطية والحكامة

وبعد المصادقة على اللائحة ألقى رئيس مجلس الأمة كلمة بالمناسبة هذا نصها :

بودي، مع نهاية هذا النقاش الجاد والبناء من قبل أعضاء مجلس الأمة وكذا الردود المستفيضة للسيد الوزير الأول حول التساؤلات المتعلقة بالمحاور الكبرى لمخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية :

أن أعبر عن كامل ارتياحي للروح التي سادت أجواء هذا النقاش... وفي هذه القاعة، حيث ميّزته حرية كبيرة في التعبير عن الرأي والرأي الآخر، نقاش ضمَّن أصحابه انشغالات مشروعة لأعضاء مجلس الأمة، عبروا بكل وضوح وبروح المسؤولية، التي باستمرار تحلوا بها. في هذا النقاش النبرة كانت صريحة والمواقف كانت واضحة، وفي كثير من الأحيان جريئة. والتوصيات السياسية كلها عبرت عن موافقة حتى المعارضة على الرغم من تواضع تمثيلها إلا أنها أسمعت صوتها بقوة، وهذا ما نرتاح له ونعتبره ظاهرة صحية في تجربتنا البرلمانية.

ومهما كانت طبيعة انشغالات أعضاء مجلس الأمة وحجم المشاكل التي تم طرحها في هذا النقاش، فإنها كانت تعكس مدى الاهتمام الذي ما انفك أعضاء هيئتنا يولونه لها رغبة منهم في حسن تنفيذ مضمون البرنامج الرئاسي المذكور.

وللأمانة نقول أن مخطط عمل الحكومة كان برنامجًا متكاملا في أجزائه ومتسقا مع أهدافه ومنسجما مع أدوات تنفيذه، وهو ما يجعله حقا برنامجا عمليا يتسم بالبرجماتية والواقعية ويستجيب لتطلعات وطموحات مختلف الشرائح الاجتماعية.

بودي بهذه المناسبة أن أحيي السيد الوزير الأول على حسن الإعداد لهذه الوثيقة التي أنهينا اليوم مناقشتها، وأود بالمناسبة أن أتوجه له بالشكر الجزيل على صبره وتحمله، وعلى كل الشروح والتوضيحات التي قدمها لأعضاء الغرفة العليا للبرلمان...

ومهما يكن من أمر، فلا شك أنكم تشاطروننني القناعة بأن وضع هذا البرنامج حيز التنفيذ لا يقع على عاتق جهة معينة واحدة - وأقصد بذلك الحكومة وحدها - بقدر ما يحتاج إلى تكثيف وتظافر جميع الجهود، خاصة وأن بلادنا هي الآن أمام تحديات وهي لا تقبل أي تهاون أو تقصير وهي تتطلب الجدية والصرامة واليقظة والحذر من أجل ترجمة مضمون البرنامج إلى حقيقة ملموسة تعود بالفائدة على المواطن.

أغتنم هذه السانحة لأعبر مجددًا عن قناعتي الراسخة بأن الديمقراطية والحكامة تتقدمان بخطى وطيدة ببلادنا طالما أن المؤسسات تشتغل بصفة عادية وأن المصلحة الوطنية هي التي توجهنا.

في هذا السياق، أود أن أجدد استعداد مجلس الأمة على التعاطي إيجابيًا مع المقترحات التي تصب في هذا التوجه.

ولعل هذا ما عبرت عنه لائحة أعضاء مجلس الأمة التي تليت على مسامعكم قبل قليل، وهي اللائحة بقدر ما تضمنت موقف هيئتنا من مخطط عمل الحكومة، فقد تَضَمَّنت في ذات الوقت توصيات واقتراحات وقدمت ملاحظات يجدر بالحكومة أن تأخذ بها.

يبقى القول في الأخير أن البرلمان بغرفتيه قد قام بما كان يتوجب عليه القيام به، ويبقى عليكم السيد الوزير الأول والسيدات والسادة أعضاء حكومتكم، مسؤولية إتمام البقية، بقية تنفيذ البرنامج الذي من قليل استكمل كافة شروط المصادقة عليه...

وأود في الأخير أن أقول لكم أننا سنكون إلى جانبكم لمتابعة مدى تنفيذ مضمون هذا البرنامج إذا كانت هناك حاجة...

وأقول ختامًا «وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

..وفي رحاب مجلس الأمة

مباشرة بعد اختتام الأشغال، عقد السيد عبد المالك سلال، رئيس الحكومة ندوة صحفية اجاب فيها على أسئلة الصحفيين المتعلقة بنقاط بيان السياسة العامة للحكومة وكذا أهم القضايا الوطنية الراهنة.

التخلص من التبعية للمحروقات والوصول إلى مؤشرات النمو التصاعدي

في إطار تطبيق برنامج رئيس الجمهورية، تسعى الحكومة من خلال برنامجها المعروض على البرلمان إلى تحقيق تحد مزدوج يتمثل من جهة في التخلص التدريجي من التبعية لقطاع المحروقات التي ظلت تميز الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال ومن جهة أخرى تعزيز الاستثمار الطاقوي بما يكفل تعبئة الموارد المالية الضرورية لضمان معدل نمو قوي ودائم.

ومن خلال منح الاولوية للمنتوج الوطني تعتزم الحكومة حسب مخطط عملها أعطاء دفع جديد للاستثمار المنتج والمولد لمناصب الشغل من خلال تنفيذ برنامج خماسي جديد يعطي الأولوية لقطاعات الصناعة والفلاحة والسياحة. ونظرا لدوره في دعم النمو ستواصل الحكومة جهودها في مجال تعزيزاستغلال قطاع المحروقات والمناجم بما فيه الغاز الصخري وذلك في ظل الاحترام الصارم للبيئة. هذا المسعى سيكون مرفوقا بترشيد صارم للإنفاق العمومي ولعمليات الدعم الحكومي يقابله تمسك بالمكاسب الاجتماعية التي حققتها الجزائر بما في ذلك مواصلة انجاز البرامج السكنية العمومية وتعزيز التوازن الجهوي. وللوصول إلى مثل هذا التوازن فان البرنامج الخماسي الجديد 2015 - 2019 الذي يهدف لتحقيق معدل نمو بـ 7 % سيرفق ببرنامج تنمية خاص بولايات الجنوب والولايات الحدودية.

الاستثمار المنتج .. أولا وأخيـــــرا

ويشكل الاستثمار المنتج أهم محور لعمل الحكومة خلال الخماسي المقبل اذ ينتظر تعديل القانون المتعلق بترقية الاستثمار بغية تكريس أكبر لحرية الاستثمار والتنصيص على مجمل المزايا القطاعية الواجب تقديمها لحاملي المشاريع الاستثمارية وتشجيع الاستثمار الوطني والشراكة بين القطاعين العمومي والخاص الوطني والأجنبي. ومن بين الإصلاحات المدرجة تحويل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى قطب متخصص في توجيه المستثمرين المحتملين نحو مشاريع واعدة ومرافقتهم في الانجاز وإرشادهم في مجال التنظيم والتسيير موازاة مع تحسين مستمر لمناخ الاعمال ورفع العراقيل التي ظلت تحول دون تحقيق نمو قوي ومتواصل بما في ذلك مشكل العقار. ويشكل قطاعا الصناعة والفلاحة محركي النمو المنتج خارج المحروقات حسب البرنامج. ففي مجال الصناعة سيتم اعطاء الاولوية لنشاطات إنتاج الاسمنت والفوسفات وصناعة الحديد والصلب والأسمدة والبناءات الحديدية مع إعطاء دفع جديد لقطاع المناجم من خلال صدور القانون المتعلق بالمناجم وإنشاء فوج صناعي منجمي

وكذا انجاز مركب ضخم لصناعة مختلف أنواع الأسمدة والمواد الفوسفاتية. ويشير مخطط عمل الحكومة إلى وضع برنامج خاص لتطوير ومساعدة المؤسسات الجديدة لاسيما التي يبادر بها حاملو الشهادات من الشباب وتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكثيف نسيجها خاصة في النشاطات التحويلية، كما سيتم إنعاش القطاع من خلال اتخاذ إجراءات إضافية في مجال تحسين حكام المؤسسات ونوعية تسييرها وتنظيم النشاطات الصناعية وكذا تدعيم القدرات الوطنية للموارد البشرية. أما فيما يخص القطاع الفلاحي فيرتكز البرنامج على ثلاثة محاور تتعلق بالتجديد الفلاحي والتنمية الريفية وعصرنة القطاع إضافة إلى تعزيز النتائج التي عرفها القطاع من خلال رفع مستويات انتاج الفلاحين توسيع المساحات المسقية واستصلاح الأراضي واستعمال بذور ذات نوعية وتوسيع قدرات التخزين.

وينتظر في هذا الإطار توسيع المساحات المسقية إلى مليون هكتار وتقليص العجز في المكننة وامتصاص أراضي البور واللجوء بشكل أوسع إلى البذور ذات النوعية إضافة إلى تعزيز الحماية الصحية والصحة النباتية. وستبذل جهود إضافية من أجل تنمية الفلاحة الصحراوية من خلال توفير مساحات جديدة في إطار استصلاح الاراضي وأيضا في مجال التنمية الريفية. وسيتم وضع نظام إعلامي فلاحي وريفي يربط بين مختلف مستويات التسيير من المقاطعة إلى الإدارة المركزية من شأنه أن يوفر للقطاع أداة للمتابعة والتقييم. وفيما يتعلق بتعزيز نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات تلتزم الحكومة بتكثيف جهودها قصد مضاعفة الإنتاج الوطني من المنتجات الصيدية. وبالنسبة لقطاع التجارة فانه سيتعزز بمخطط توجيهي للمنشآت والتجهيزات التجارية مع مواصلة جهود عصرنة القطاع وامتصاص النشاطات التجارية الموازية واستكمال مسار التفاوض من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. وستواصل الحكومة من جهة أخرى استكمال المنظومة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بضبط السوق وتنظيمها وكذا حماية المستهلك ومطابقة المنتوجات وتعميم إقامة السجل التجاري الالكتروني.

أما فيما يخص قطاع النقل فتعتزم الحكومة مواصلة مشاريع ربط الطرق وتوسيع شبكة الطرقات والطرق السيارة وانجاز الطريق السيار للهضاب العليا وانجاز 2000 كم من الطرق الجديدة في المناطق الجنوبية والهضاب العليا وتحسين حركة النقل في الجنوب وكذا توسيع شبكة السكك الحديدية وعصرنتها والشروع في الكهربة التدريجية لمجمل الشبكة وتوسيع شبكة الميترو والترامواي والمصاعد الهوائية.

1,6 مليون وحدة سكنية جديدة في خمس سنوات

وفي مجال السكن يتضمن مخطط عمل الحكومة انجاز 1,6 مليون وحدة سكنية بمختلف الصيغ في إطار البرنامج الخماسي الجديد 2015 – 2019 وهو ما من شانه تدارك العجز الهيكلي في هذا المجال. ويعطي مخطط حكومة سلال الأولوية لانجاز البرامج الموجهة لمساكن البيع بالإيجار والذي يسجل 230.000 وحدة لفائدة الطلب الذي لم تتم تلبيته في إطار برنامج 2001 و2002 والانطلاق برسم المخطط الخماسي القادم في برنامج إضافي قوامه 400.000 ألف سكن لتلبية الطلبات الجديدة.

وستتكفل الحكومة بتسخير العقار القابل للبناء وتوجيهه لمشاريع المساكن وتجهيزاتها المرافقة إضافة إلى وضع آليات جديدة ترمي إلى تعزيز الشفافية والإنصاف في توزيع المساكن إلى جانب تسريع وتيرة الانجاز وتنويع العرض بما يضمن التكفل بكل الطلبات المسجلة مع إعطاء أهمية خاصة للنوعية في التصميم.

العمـــــل على مكافحة الفساد المالي

وفيما يخص المنظومة المصرفية والمالية فسيتم التعجيل بالإصلاحات الرامية لتكثيف الشبكة البنكية وتكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي والاستمرار في تحديث منظومة الدفع والتقليص من آجال معالجة ملفات القروض وتحسين حكامة البنوك العمومية وتفعيل سوق القرض خاصة عبر تطوير نشاط القرض الايجاري وترقية بورصة الجزائر. ويشير مخطط عمل الحكومة بهذا الخصوص الى التفكير في «إعادة هيكلة القطاع البنكي العمومي تحسبا لتحديد سياسة يتم التعامل بها على المستوى الدولي». وفيما يتعلق بإصلاح الإدارة الجبائية وتحديثها فان الحكومة ستتخذ تدابير تشريعية تقضي بتبسيط الإجراءات والحد من الضغط الجبائي وتعزيز إجراءات الرقابة ومكافحة الغش الجبائي. وتنص الوثيقة ايضا على انجازمخطط استراتيجي عاجل لعصرنة المالية العمومية وتبنيه عبر قانون عضوي جديد يتعلق بقانون المالية. وبما ان الاقتصاد لا يمكنه التطور في بيئة فاسدة فان الحكومة تتعهد بمواصلة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب من خلال تعزيز وسائل تدخل المفتشية العامة للمالية وخلية معالجة المعلومة المالية. وحسب مصطلحات برنامجها تتعهد الحكومة بـ «السهر على الدفاع عن الشرفاء من الإطارات النزيهة ضد كل محاولات المساس بنزاهتهم وضد الاتهامات الباطلة التي قد تتم في حقهم».

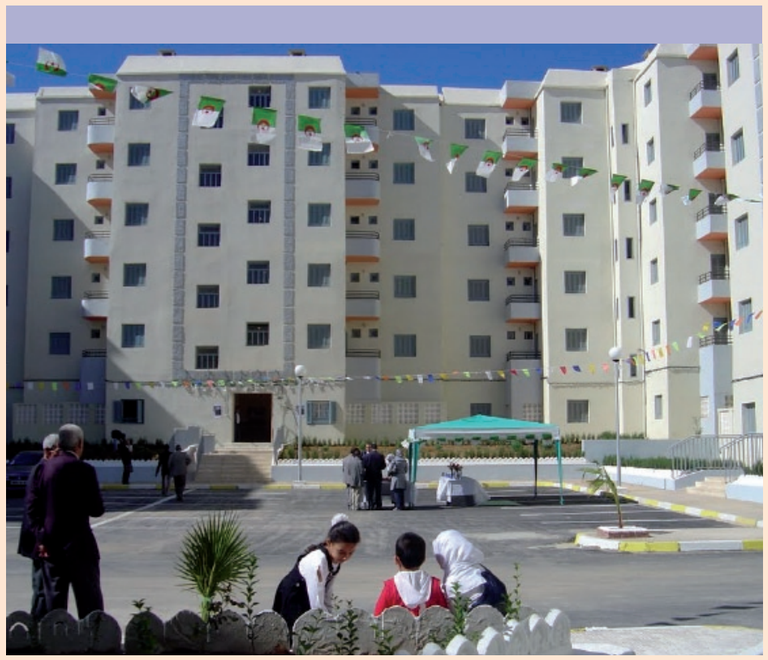

في إطار سياسة اليد الممدودة مواصلة مكافحة الإرهاب والجريمة وتعزيز المصالحة الوطنية

تعتبر مواصلة مكافحة الإرهاب مع الإبقاء على سياسة اليد الممدودة نحو أولئك الضالين, المستعدين للتوبة, من بين المحاور التي تضمنها مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة. وأشار مخطط عمل الحكومة في فصله المخصص إلى «توطيد أركان دولة القانون وتعزيز الاستقرار وترقية الحوار الوطني إلى أن الحكومة «ستواصل القيام بكل عمليات مكافحة الإرهاب وتسخير كل قدراتها على مستوى مجمل التراب الوطني من أجل تعزيز الأمن الوطني مع الإبقاء على سياسة اليد الممدودة تجاه أولئك الضالين الذين قد يبدون استعدادهم للتوبة». وحماية لأمن الوطن والمواطن من مختلف الأخطار

ستسهر الحكومة أيضا –مثلما جاء في الوثيقة– على «مكافحة كل أشكال الإجرام بلا هوادة, لاسيما الجريمة العابرة للحدود». وبالموازاة مع مكافحة الإرهاب «ستواصل» الدولة مسار تطبيق بنود الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية الذي شرع فيه بتاريخ 29 سبتمبر 2005 بعد أن نال تزكية الشعب الجزائري.

وحرصا منها على «إزالة آثار المأساة التي شهدتها البلاد» ستتم مواصلة مسار المصالحة إلى غايته المنشودة من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي وبالتالي الوحدة الوطنية». وفي هذا الإطار ينص المخطط على مواصلة الحكومة «ضمان متابعة صارمة لملفات ضحايا المأساة الوطنية بمختلف فئاتهم إلى غاية إتمام هذا الملف» كما ستواصل أيضا «السياسة الوطنية التكفل بضحايا الارهاب ولا سيما منهم الفئات الأكثر هشاشة والأكثر حرمانا» مع اتخاذها لتدابيرجديدة لفائدة ضحايا الارهاب والمأساة الوطنية. وفي ذات السياق ستعمل الحكومة على «القيام بترتيبات إعادة الإدماج الضروري لحماية كل أولئك الذين ساهموا في مكافحة الإرهاب وفي عودة السلم والاستقرار» مع البقاء في «الإصغاء لشكاوي الضحايا من أجل مساعدتهم واعانتهم» مع «التكفل بانشغالاتهم مهما كانت طبيعتها».

تدابير هامة.. لاستعادة مصداقية الدولة وهيبتها

وترى الوثيقة الحكومية أن الحكومة تسعى إلى تجسيد مبادئ الحكم الراشد وترقية الخدمة العمومية من خلال اتخاذ جملة من التدابير منها إنشاء مرصد للخدمة العمومية.

ويكلف هذا المرصد الذي جاء في مخطط الحكومة الرامي إلى تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية «بإجراء دراسات وتقديم اقتراحات لتدارك النقائص ونبذ البيروقراطية وانعدام الفعالية والسلوكيات السلبية «. ويندرج إنشاء هذا المرصد في سياق تجديد الخدمة العمومية وإعادة تأهيلها وهو الأمر الذي سيسمح باستعادة الثقة وتعزيزها بين المواطن والإدارة وبالتالي استعادة مصداقية الدولة وهيبتها من خلال مواصلة ترقية خدمة عمومية ناجعة وضمان تكيفها مع محيطها.

وترمي هذه التدابير إلى جعل عمل السلطات العمومية متطابقا مع متطلبات دولة يسودها القانون والقضاء على كل أشكال التعسف والتجاوزات التي تعد مصدرا للفساد وتغذي الشعور بالإقصاء والإجحاف والتهميش. ولهذا الشأن تسعى الحكومة إلى تحسين التغطية في مجال الشرطة الجوارية عن طريق تعزيز هياكل الأمن الحضري وتطوير الإدارة الإلكترونية عبر إدخال وتعميم التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال وأيضا الانطلاق في مشروع بطاقة التعريف الوطنية الإلكترونية والبيومترية وترقية الإحترافية في الخدمة العمومية وحماية حقوق المرتفقين. وتعتزم الحكومة أيضا وضع أنظمة وإجراءات فعالة للإتصال بغرض ضمان إعلام الجمهور بالخدمات المقدمة وتحسين وصول المرتفقين إلى المعلومة وجمع آرائهم واقتراحاتهم والرد على شكاويهم على عجل. ولتعزيز قدرات الإدارة سيشرع في تكوين ورسكلة المستخدمين لتحسين مستواهم وسيتم بالموازاة، انجاز تقييم مفصل ودقيق لنظام التكوين في الإدارة العمومية بغرض وضع سياسة جديدة حيز التنفيذ في هذا المجال. ولتقييم الأداء ستشجع الحكومة جمعيات المجتمع المدني وتدعمها من أجل إنجاز ونشر عمليات تقييم موضوعية وموثقة لخدمات مختلف الهيئات المكلفة بالخدمات الإدارية والاجتماعية والتربوية والصحية خصوصا.

وتؤكد الحكومة –من خلال مخطط عملها– على تطوير الخدمة العمومية من خلال تسيير نوعي لأنماط تنظيم الإدارة واتخاذ إجراءات تتمحور حول «تحسين الاستقبال عبر تهيئة وإقامة هياكل مناسبة لراحة أفضل للمواطنين وتكييف أيام ومواقيت فتح أبواب المصالح والاستقبال». كما ستسهر أيضا على المتابعة الصارمة والعاجلة لدراسة الطلبات والشكاوي ومعالجتها واستكمال مسار استحداث سجل وطني إلكتروني للحالة المدنية ووضع بطاقية وطنية للبطاقات الرمادية وأخرى لرخص السياقة. وفي مجال تبسيط الإجراءات الإدارية وعصرنة الإدارة ستواصل الحكومة العمليات التي شرعت فيها وذلك من خلال تعزيز الشفافية وتبسيط الإجراءات الملزمة للمواطنين في علاقاتهم مع الإدارة وتسريعها بغرض الوقاية من محاولات الرشوة على جميع المستويات. وستعمل الحكومة على تشجيع الشبابيك الموحدة التي ستتيح للمواطنين إمكانية القيام بكل مساعيهم الإدارية في إطار عاجل مع التعميم التلقائي للتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال والتكوين ذي الصلة بمثابة الأسس التي تقوم عليها عصرنة الإدارة.

استهداف معدل نمو سنوي بـ 7 % خلال الخماسي 2015 – 2019

تتوخى الحكومة من خلال مخطط عملها لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية ، عبد العزيز بوتفليقة تحقيق معدل سنوي للنمو قدره 7 % في إطار البرنامج الخماسي الجديد 2015 – 2019. وينص مخطط العمل على أن «الحكومة ستعكف على حشد كل الوسائل الضرورية من أجل تجسيد الأهداف المقررة في البرنامج الرئاسي والتي تتوخى خصوصا تحقيق نسبة سنوية للنمو قدرها 7 % خلال الفترة 2015 / 2019». كما ستتواصل الجهود التي شرع فيها في مجال تطوير المنشات الاجتماعية والاقتصادية من خلال الحد من البطالة وتحسين ظروف معيشة المواطنين. وسيتم قريبا وفق المخطط وضع برنامج خاص للتنمية حيز التنفيذ لفائدة ولايات الجنوب والولايات الحدودية. وينصب عمل الحكومة على استكمال برامج الإصلاحات الرامية إلى عصرنة الإدارة ومرافقة استعمال الموارد العمومية قصد تحسين نوعية الخدمة المقدمة

للمواطنين والحفاظ على الأموال العامة. وعلى صعيد عصرنة المنظومة المصرفية والمالية فسيتم التعجيل بالإصلاحات بهدف تعزيز التضمين المالي ومواصلة تطوير المصالح المالية بما يسمح بترسيخ تنافسية الاقتصاد وتنوعيه. وفي هذا الإطار وفضلا عن تكثيف الشبكة البنكية والمالية فان أهم العمليات المدرجة في مخطط العمل هي تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم النشاط المالي والاستمرار في تحديث منظومة الدفع واستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في معالجة العمليات البنكية والتقليص من آجال معالجة ملفات القروض وتحسين حكامة البنوك العمومية وتفعيل سوق القرض خاصة عبر تطوير نشاط القرض الايجاري وترقية بورصة الجزائر وتمويل استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن جهة أخرى تمت الإشارة إلى أنه «سيتم الشروع في التفكير حول إعادة هيكلة القطاع البنكي العمومي تحسبا لتحديد سياسة يتم التعامل بها على المستوى الدولي». وفيما يتعلق بإصلاح الإدارة الجبائية وتحديثها فان الحكومة ستتخذ تدابير تشريعية تقضي بتبسيط الإجراءات والحد من الضغط الجبائي وتعزيز إجراءات الرقابة ومكافحة الغش الجبائي. وتنص الوثيقة أيضا على أن تنفيذ هذه الإصلاحات سيتطلب تحديد مخطط استراتيجي عاجل لعصرنة المالية العمومية وتبنيه عبر قانون عضوي جديد يتعلق بقانون المالية. وفي سياق عصرنة إدارة الأملاك الوطنية فان الحكومة تعتزم انجاز المراكز العقارية ما بين البلديات وتخفيف الإجراءات وتقليص آجال تسليم عقود الامتياز. كما ينص المخطط على «ضرورة التعجيل باستكمال قانون الجمارك الجديد الرامي إلى تحسين الخدمات من خلال التسهيلات الممنوحة للمتعاملين الاقتصاديين لاسيما المستثمرين والمنتجين والمصدرين.

التوزيع الاستراتيجي للقطاع الصناعي لتحقيق تنوع القاعدة الصناعية

يشكل التوزيع الاستراتيجي للقطاع الصناعي وعصرنته من الركائز الأساسية لعمل الحكومة خلال الخماسي القادم وهذا باستحداث مجموعات صناعية ناجعة وتنافسية في القطاعات الواعدة وبتعزيز الشراكة. وبهذا الشأن تؤكد الحكومة من خلال مخطط عملها أنها ستعمل على تعزيز الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص والأجنبي خاصة الذي يتوفر على الكفاءات العالمية التي تتحكم في التكنولوجيا وكذا في الأسواق «كإجراء كفيل لتحقيق تنوع القاعدة الصناعية الوطنية وبإعادة تموقع المؤسسة في إعادة تصنيع البلاد». وستولى اهمية خاصة لترقية الإنتاج الوطني وحمايته ومنح الأولوية والدعم الضروريين لنشاطات تثمين الموارد الطبيعية التي تشجع الإدماج وبروز الفروع التي تستعمل المزايا المقارنة في مجال الطاقة والموارد الطبيعية. ويتعلق الأمر خصوصا بنشاطات إنتاج الاسمنت والفوسفات وصناعة الحديد والصلب والأسمدة والبناءات الحديدية. ومن اجل تخفيف الفوائد على القدرات الصناعية يعمل الجهاز التنفيذي على تجسيد مخططات ترمي إلى عصرنة المؤسسات العمومية الاقتصادية وتطويرها ولهذا الغرض تم توفير اعتمادات من اجل عصرنة هذه المؤسسات وتطويرها. وسيتم أيضا ترقية النشاطات الاقتصادية القائمة على المعرفة وإنعاشها من خلال «وضع برنامج خاص لتطوير ومساعدة المؤسسات الجديدة لاسيما التي يبادر بها حاملو الشهادات من الشباب» وذلك بالعمل على مرافقة انطلاقها في النشاط. كما ستعطى أهمية خاصة في هذا الإطار لتسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة وتكثيف نسيجها خاصة في النشاطات التحويلية وكذلك على إعادة النظر في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكييفه وذلك بتخفيف إجراءات التمويل. وبخصوص المؤسسات التي تنشط في فرع السيارات سيتم العمل –حسب المخطط– على عصرنتها وتأهيلها وكذا منحها مزايا مع تشجيع الاستثمارات الوطنية وبالشراكة ومرافقة وكلاء السيارات في انجاز استثماراتهم طبقا لأحكام قانون المالية 2014. و تعد ترقية صناعة الدواء والتجهيزات الطبية وتعزيز النشاطات الصناعية المزودة لقطاعات الطاقة والري والفلاحة من بين القطاعات التي تعمل الحكومة خلال السنوات المقبلة على تنشيطها من اجل تحقيق الإدماج الوطني.

إجراءات جديدة لبعث وتطوير قطاع المناجم

كما سيتم انعاش القطاع من خلال اتخاذ إجراءات إضافية تهدف في مجملها إلى تحسين حكامة المؤسسات ونوعية تسييرها وتنظيم النشاطات الصناعية وكذا تدعيم وتطوير القدرات الوطنية لتكوين الموارد البشرية والدراسات الخاصة بالقطاع الصناعي إضافة إلى تعزيز المنظومة الإعلامية والإحصائية والرصد الاستراتيجي للقطاع. ولتطوير قطاع المناجم يعمل الجهاز التنفيذي على إعطاء دفع جديد للقطاع من خلال صدور القانون المتعلق بالمناجم وإنشاء فوج صناعي منجمي وكذا انجاز مركب ضخم لصناعة مختلف أنواع الأسمدة والمواد الفوسفاتية. كما ستستكمل الدراسات مع الانطلاق في استغلال مناجم الحديد لغارجبيلات ومشري عبد العزيز (تندوف) إلى جانب القيام ببرامج استكشافية ودراسات تتعلق بالقدرات المنجمية بالنسبة لكل ولاية. ومن المقرر أيضا فتح مناطق للاستغلال المنجمي للعديد من المعادن منها الزنك والرصاص ببجاية وسطيف وباتنة والباريت (بشار) والبنتونيت (تلمسان) والذهب (تمنراست) وكذا مضاعفة إنتاج الرخام والملح.

نحو **تعديل القانون** المتعلق بترقية الاستثمار

سيتم تعديل القانون المتعلق بترقية الاستثمار بهدف تكريس حرية الاستثمار من خلال تعديل المزايا الممنوحة للمستثمرين ودعم المشاريع الاستثمارية حسبما جاء في مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة. وسيسمح هذا التعديل أيضا بالتنصيص على مجمل المزايا القطاعية الواجب تقديمها لحاملي المشاريع الاستثمارية .

وتؤكد الوثيقة –في مجال إصلاح الاستثمار– مواصلة تشجيع الاستثمار الوطني والشراكة بين القطاعين العمومي والخاص الوطني والأجنبي كمصدر لاستحداث مناصب العمل المستدامة والثروات. ومن بين الإجراءات التي سيتم اتخاذها مستقبلا تحويل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار إلى قطب متخصص لتوجيه المستثمرين المحتملين نحو مشاريع واعدة ومرافقتهم في الانجاز وإرشادهم في مجال التنظيم والتسيير. كما سيتم اللجوء إلى عمليات الشراكة مع الأجانب لضمان المرافقة في المشاريع التنموية وتكثيفها «على أساس المصلحة المتبادلة وكذا نقل المهارة والتكنولوجيا».

وبشكل عام، تشكل المحاور السابقة أهم الانشغالات والمرتكزات التي يستند إليها مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية خلال الفترة القادمة والتي ستتميز بالشروع في تطبيق برنامج خماسي جديد ستعول عليه الجزائر من أجل انطلاقة اقتصادية حقيقية تسمح بمواجهة كافة التحديات المطروحة.

(رشيد لموارى)

البرلمان في مشروع التعديل الدستوري

• جلسة في كل دورة لمراقبة عمل الحكومة
• لجان إعلامية مؤقتة عبر كامل التراب الوطني

يرى مختصون ومهتمون بالشأن البرلماني أن وثيقة مشروع التعديل الدستوري المعروضة للمشاورات قبل أن تأخذ مسارها إلى إقرار الدستور يأحدى الصيغتين وفقا للمادة 174 أو المادة 176 بأن المشروع الدستوري سعى من خلال التعديلات المقترحة في مجال الهيئة التشريعية إلى تعزيز دور البرلمان وتمكينه أكثر من آليات الرقابة على عمل الحكومة..فعلى سبيل المثال : تنص المادة 99 مكرر على وجوب تخصيص المجلس الشعبي الوطني جلسة في كل دورة لمراقبة عمل الحكومة كما أضيفت إلى المادة 117 فقرة يمنح الدستور بموجبها لكلا الغرفتين إمكانية إنشاء لجان إعلامية مؤقتة من بين أعضائها عبر كامل التراب الوطني .. وتضمنت المادة 119 أنه يامكان 20 عضوا من مجلس الأمة المبادرة باقتراحات القوانين في مجال التنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإداري.

وباستعراض المواد المدرجة أدناه في مشروع الوثيقة فإننا في «مجلة » مجلس الأمة» ارتأينا أن نقدم التعديلات التي تمس الهيئة التشريعية بالشكل الذي يسهل عملية الإطلاع على مضمون التعديلات الخاصة بدور البرلمان.

المـــادة 25:

: تضاف مادة 99 مكرر تحرر كالأتي:

المـــادة 99 مكرر: يخصص المجلس الشعبي الوطني جلسة، في كل دورة، لمراقبة عمل الحكومة بحضور الوزير الأول وجوبا.

يحدد قانون عضوي تطبيق هذه المادة.»

المـــادة 26:

تضاف مادة 99 مكررا تحرر كالأتي:

المـــادة 99 مكررا : «تخصص كل غرفة من غرفتي البرلمان جلسة شهريا، لمناقشة جدول الأعمال الذي تعرضه مجموعة برلمانية من المعارضة.

يحدد القانون العضوي تطبيق هذه المادة.»

المـــادة 27:

تعدل المادة 100 من الدستور، وتحرر كالأتي:

المـــادة 100 : «واجب البرلمان، في إطار اختصاصاته الدستورية، أن يبقى وفيا لثقة الشعب، ويظل يتحسس تطلعاته،

يجب على عضو البرلمان أن يتفرغ كلية لممارسة عهدته، من خلال حضوره الفعلي أعمال البرلمان.

يحدد القانون العضوي كيفيات تطبيق هذه المادة.»

المـــادة 28:

تضاف مادة 100 مكرر تحرر كالأتي:

المـــادة 100 مكرر: «يجرد من عهدته النيابية، بقوة القانون، المنتخب في المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة المنتمي إلى حزب سياسي، الذي يغير خلال عهدته، الانتماء السياسي الذي انتخب بعنوانه من قبل المواطنين.

يحدد قانون عضوي كيفيات تطبيق هذه الأحكام.»

المـــادة 29:

تعدل المادة 103 من الدستور، وتحرر كالأتي:

المـــادة 103 : تحدد كيفيات انتخاب النواب وكيفيات انتخاب أعضاء مجلس الأمة أو تعيينهم، والتعويضات التي تدفع لهم، وشروط قابليتهم للانتخاب، ونظام عدم قابليتهم للانتخاب، وحالات التنافي بموجب قانون عضوي.

المـــادة 30:

تعدل المادة 113 من الدستور، وتحرر كالأتي:

المـــادة 113 : تبتدئ الفترة التشريعية وجوبا **في اليوم الخامس عشر الموالي لتاريخ إعلان المجلس الدستوري نتائج الانتخاب** برئاسة أكبر النواب سنا وبمساعدة اصغر نائبين منهم.»

المـــادة 31:

تعدل المادة 115 من الدستور، وتحرر كالأتي:

المـــادة 115: يحدد قانون عضوي تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة. يحدد القانون ميزانية الغرفتين.

يعد المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة نظامهما الداخلي ويصادقان عليهما.»

المـــادة 32:

تعدل المادة 117 من الدستور، وتحرر كالأتي:

المـــادة 117 : يشكل المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة لجانهما الدائمة في إطار نظامهما الداخلي.

يمكن كلا الغرفتين انشاء لجان إعلامية مؤقتة من بين أعضائها عبر كامل التراب الوطني.

يحدد النظام الداخلي لكلا الغرفتين موضوع اللجنة الإعلامية البرلمانية المؤقتة، وتشكيلتها، ومدّة مهمتها.»

المـــادة 33:

تعدل المادة 119 من الدستور، وتحرر كالأتي:

المـــادة 103 : لكل من الوزير الأول والنواب وأعضاء مجلس الأمة حق المبادرة بالقوانين.

تكون اقتراحات القوانين قابلة للنقاش، إذا قدّمها عشرون (20) نائبا اوعشرون (20) عضوا من مجلس الأمة.

يمكن كلا رئيسي غرفتي البرلمان أن يخطرا مجلس الدولة باقتراحات القوانين لإبداء الرأي فيها.

تعرض مشاريع القوانين على مجلس الوزراء بعد الأخذ برأي مجلس الدولة، ثم يودعها الوزير الأول مكتب المجلس الشعبي الوطني أو مكتب مجلس الأمة، حسب الحالة.»

المـــادة 34:

تضاف مادة جديدة 119 مكرر تحرر كالأتي:

المـــادة 119 مكرر: تودع مكتب مجلس الأمة بالأولوية، مشاريع القوانين المتعلقة بالتنظيم المحلي وتهيئة الإقليم والتقسيم الإداري.

لا يمكن أعضاء مجلس الأمة تقديم اقتراحات قوانين إلاّ في المواضيع المذكورة أعلاه.

يمكن أعضاء المجلس الشعبي الوطني تقديم اقتراحات قوانين في المواضيع المذكورة أعلاه.»

المـــادة 35:

تعدل المادة 120 من الدستور، وتحرر كالأتي:

المـــادة 120 : يجب أن يكون كل مشروع آو اقتراح قانون موضوع مناقشة من طرف كل غرفة على التوالي حتى تتم المصادقة عليه.

تنصب مناقشة مشاريع أو اقتراحات القوانين من طرف كل غرفة على النص المعروض عليها.

تعرض مشاريع أو اقتراحات القوانين في المواضيع المذكورة في المادة 119 مكرر أعلاه، للمناقشة، على مجلس الأمة أولا، ثم على المجلس الشعبي الوطني حتى تتم المصادقة عليها. وتخضع لنفس الإجراءات المتبعة في مشاريع واقتراحات القوانين المودعة لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني.

تداول كل غرفة في النص الذي صوتت عليه الغرفة الأخرى ثم تصادق عليه.

يصادق مجلس الأمة على النص الذي صوت عليه المجلس الشعبي الوطني بأغلبية ثلاثة أرباع (3/4) أعضائه.

وفي حالة حدوث خلاف بين الغرفتين، يطلب الوزير الأول، في مدّة أقصاها ثلاثون يوما، اجتماع لجنة متساوية الأعضاء تتكون من أعضاء كلتا الغرفتين من اجل اقتراح نص يتعلق بالأحكام محل الخلاف.

تعرض الحكومة هذا النص على الغرفتين للمصادقة عليه، ولا يمكن إدخال أي تعديل عليه إلاّ بموافقة الحكومة.

وفي حالة استمرار الخلاف يسحب النص.

يصادق البرلمان على قانون المالية في مدّة أقصاها خمسة وسبعون (75) يوما من تاريخ إيداعه، طبقا للفقرات السابقة.

وفي حالة عدم المصادقة عليه في الأجل المحدد سابقا، يصدر رئيس الجمهورية مشروع قانون المالية، بأمرٍ.

تحدد الإجراءات الأخرى بموجب القانون العضوي المذكور في المادة 115 من الدستور.»

المـــادة 36:

تعدل المادة 123 من الدستور، وتحرر كالأتي:

المـــادة 123 : إضافة إلى المجالات المخصصة للقوانين العضوية بموجب الدستور، يشرّع البرلمان بقوانين عضوية في المجالات الآتية:

- تنظيم السلطات العضوية وعملها،
- نظام الانتخابات،
- القانون المتعلق بالأحزاب السياسية،
- القانون المتعلق بالإعلام،
- القانون الأساسي للقضاء، والتنظيم القضائي،
- القانون المتعلق بقوانين المالية،
- القانون المتعلق بالأمن الوطني،
- الحقوق والواجبات الأساسية للأشخاص، لاسيما نظام الحريات العامة وحماية الحريات الفردية، وكذا واجبات المواطنين.

تتم المصادقة على القانون العضوي بالأغلبية المطلقة للنواب، وبأغلبية ثلاثة (3/4) أعضاء مجلس الأمة.

يخضع القانون العضوي لمراقبة مطابقة النص مع الدستور من طرف المجلس الدستوري قبل صدوره.»

المـــادة 37:

تعدل المادة 124 من الدستور، وتحرر كالأتي:

المـــادة 124 : لرئيس الجمهورية أن يشرّع بأوامر في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني أو بين دورتي البرلمان.

ويعرض رئيس الجمهورية النصوص التي اتخذها على كل غرفة من البرلمان في أول دورة له لتوافق عليها.

تعد لاغية الأوامر التي لا يوافق عليها البرلمان.

يمكن رئيس الجمهورية أن يشرّع بأوامر في الحالة الاستثنائية المذكورة في المادة 93 من الدستور.

تتخذ الأوامر في مجلس الوزراء بعد الأخذ برأي مجلس الدولة.»

المـــادة 38:

تعدل المادة 133 من الدستور، وتحرر كالأتي:

المـــادة 133 : يمكن أعضاء البرلمان استجواب الحكومة في إحدى قضايا الساعة. ويكون الرّد في أجل أقصاه عشرون (20) يوما.

يمكن لجان البرلمان أن تستمع إلى أعضاء البرلمان.»

المـــادة 39:

تعدل المادة 134 من الدستور، وتحرر كالأتي:

المـــادة 134 : يمكن أعضاء البرلمان أن يوجهوا أي سؤال شفوي أو كتابي إلى أي عضو في الحكومة.

ويكون الجواب عن السؤال الكتابي كتابيا خلال أجل أقصاه عشرون (20) يوما.

وتتم الإجابة على الأسئلة الشفوية في جلسات المجلس.

إذا رأت أي من الغرفتين أن جواب عضو الحكومة، شفويا كان أو كتابيا، يبرر إجراء مناقشة، تجرى المناقشة حسب الشروط التي ينص عليها النظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.

تنشر الأسئلة والأجوبة طبقا للشروط التي يخضع لها نشر محاضر مناقشات البرلمان.»

البرلمان
في مخطط الحكومة

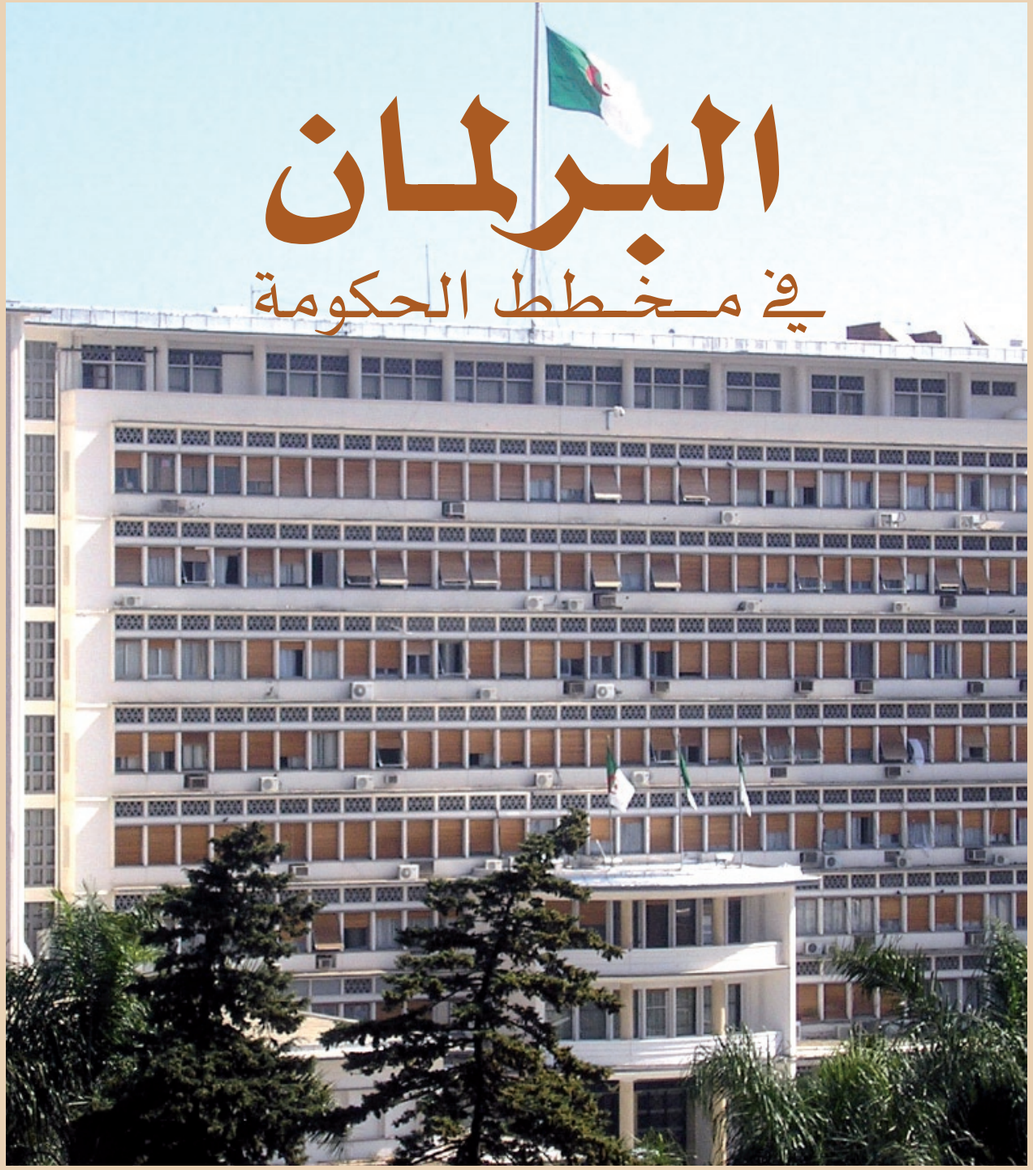

إعادة النظر في القانون العضوي الذي يحكم العلاقات بين الحكومة والبرلمان

إن الحكومة ستنتهج الحوار والتشاور كقاعدة عمل مع غرفتي البرلمان بهدف تعزيز التعاون والتنسيق بين المؤسستين، وذلك ضمن الاحترام الصارم للأحكام الدستورية.

وبهذا الشأن، ستعمل على تشجيع الحوار البناء حول أمهات مشاكل البلاد وحاجيات المواطنين وانشغالاتهم، كما ستسهر على تلبية كل التماسات البرلمانيين في مجال تعزيز قيادة تنفيذ مختلف العمليات التنموية. وستظل في إصغاء دائم للآراء التي تقترح عليها وستسهر على معالجة المسائل التي تعرض عليها، بصفة شفافة وعاجلة.

وفي إطار المراجعة التوافقية للدستور، ستعمل الحكومة على تكثيف الجهود الرامية إلى تثمين الممارسة البرلمانية، ولاسيما من خلال تعزيز الفصل بين السلطات وتعزيز دور البرلمان وتأكيد مكانة وحقوق المعارضة في الحياة السياسية والبرلمانية.

من جهة أخرى، وعقب المراجعة التوافقية للدستور، ستقترح الحكومة الآليات القانونية المناسبة، بغرض إعادة النظر في القانون العضوي رقم 99 - 02 الذي يحكم العلاقات بين الحكومة والبرلمان، وذلك من أجل التكفل بالإشكاليات المرتبطة بالحياة البرلمانية.

خرجات استطلاعية

مدرسة أشبال الأمة -صنف ثانوية- بولاية البليدة، الناحية العسكرية الأولى

في إطار الخرجات الاستطلاعية والزيارات الميدانية التي دأب أعضاء مجلس الامة على القيام بها للإطلاع على سير مختلف القطاعات الحيوية والمصالح الخدماتية قام وفد عن لجنة الدفاع الوطني لمجلس الأمة يوم الثلاثاء 22 أبريل 2014، بزيارة إلى مدرسة أشبال الأمة -صنف ثانوية- بولاية البليدة، الناحية العسكرية الأولى. للاطلاع على المرافق البيداغوجية، الرياضية والترفيهية ومختلف التجهيزات والوسائل المسخرة التي تتوفر عليها المدرسة في سبيل بلوغ مستوى عال من التكوين والتحصيل العلميين والتدريب العسكري لأشبال الجيش الوطني الشعبي.

القاعدة المركزية للإمداد ببني مراد

كما قام وفد عن لجنة الدفاع الوطني بزيارة ميدانية للقاعدة المركزية للإمداد ببني مراد ولاية « البليدة » الناحية العسكرية الأولى وذلك يوم الأربعاء 07 ماي 2014. للوقوف والاطلاع على الورشات، ومختلف التجهيزات والوسائل المسخرة التي تتوفر عليها القاعدة المركزية من أجل بلوغ مستوى يليق وحجم التحديات من حيث التصنيع والتجديد العسكري لمختلف الآليات لفائدة الجيش الوطني الشعبي ومختلف المؤسسات المدنية المتعاقدة معها.

مدرسة أشبال الأمة -صنف ثانوية- بولاية البليدة. الناحية العسكرية الأولى

أشبال الجيش الوطني الشعبي.. تكوين نوعي علمي وعسكري

في إطار الخرجات الاستطلاعية والزيارات الميدانية التي دأب أعضاء مجلس الامة على القيام بها للإطلاع على سير مختلف القطاعات الحيوية والمصالح الخدماتية قام وفد عن لجنة الدفاع الوطني لمجلس الأمة يوم الثلاثاء 22 أبريل 2014، بزيارة إلى مدرسة أشبال الأمة -صنف ثانوية- بولاية البليدة، الناحية العسكرية الأولى. للاطلاع على المرافق البيداغوجية، الرياضية والترفيهية ومختلف التجهيزات والوسائل المسخرة التي تتوفر عليها المدرسة في سبيل بلوغ مستوى عال من التكوين والتحصيل العلميين والتدريب العسكري لأشبال الجيش الوطني الشعبي.

ضم الوفد السيّدات والسّادة:

- محمد الواد، رئيس اللجنة، رئيسًا للوفد،
- خميسي طالوس، نائب رئيس اللجنة،
- مسعود بودراجي، مقرر اللجنة،
- عبد القادر زحالي، عضو اللجنة،
- جمال بو الشعير، عضو اللجنة،
- لويزة شاشوة، عضو المجلس،
- رفيقة قصري، عضو المجلس.

حيث استقبل الوفد من طرف مدير مدرسة أشبال الأمة بالبليدة العقيد «سعيد مومن»، ومختلف إطارات المدرسة. وبالمناسبة ألقى قائد المدرسة كلمة ترحيبية على شرف وفد مجلس الأمة، والتي أكد في مستهلها بأن هذه الزيارة تمثل شرفا كبيرا لنا وحافزا لبذل مجهود إضافي بغية الوقوف بثبات في دعم مشروع الأمة الرامي إلى إنشاء جيل متشبع بالعلوم والمعرفة، ويطمح إلى دعم احتياجات هياكل الجيش الوطني الشعبي بالعناصر الكفؤة. كما أشاد بالامكانيات الكبيرة التي تسخرها قيادة الجيش الوطني الشعبي منذ إنشاء نواة هذا الصرح التعليمي. إذ يستفيد الأشبال كذلك من زيارات دورية إلى مختلف المرافق العسكرية. وعن الحالة العددية للطاقم التربوي والتي تتكون من مديرة دراسات، ومستشارة للتوجيه و45 أستاذا. تفرض المدرسة شروطا صارمة من أجل الالتحاق بها. فشعار الشبل حين قبوله هو «معرفة، وفاء وانضباط».

لمحة مختصرة مدارس أشبال الأمة

لقد تم استحداث مدارس أشبال الأمة بناءً على المرسوم الرئاسي رقم 10-97 المؤرخ في 2 ربيع الثاني عام 1431 الموافق 18 مارس 2010 المتضمن القانون الأساسي لشبل الأمة.

تم إعادة فتح مدارس أشبال الثورة، تحت اسم "مدارس أشبال الأمة" في إطار إستراتيجية التكوين المنتهجة من طرف الجيش الوطني الشعبي، حيث تم توزيع هذه المدارس على كافة أرض الوطن بمعدل 03 ثانويات و07 متوسطات، تحت الوصاية المزدوجة لوزارتي التربية الوطنية والدفاع الوطني، مع العلم أنه تم فتح ثانوية وهران سنة2010 ، وأول مدرسة صنف متوسطة ببشار في 11 نوفمبر 2013، في انتظار فتح باقي الثانويات والمتوسطات لاحقا.

تضمن هذه المدارس التعليم المتوسط والثانوي، طبقا لمراجع التعليم المقررة من طرف وزارة التربية الوطنية عن طريق انتداب مدراء وأساتذة ومسيرين بيداغوجيين من هذه الوزارة، بالإضافة إلى التعليم شبه عسكري والمتمثل في القواعد الأساسية للانضباط والتشبع بالقيم الوطنية والأخلاق بغية الوصول إلى النتائج المرجوة.

إن نظام التعليم على مستوى هذه المدارس يكون داخلي طيلة مراحل الدراسة مع التكفل التام بالأشبال المتمدرسين. يشارك الأشبال في امتحانات نهاية الأطوار الدراسية (شهادتي التعليم المتوسط والبكالوريا) المنظمة من طرف وزارة التربية الوطنية، أين يوجه الأشبال بعدها إلى مختلف المدارس العليا للجيش الوطني الشعبي لمواصلة مختلف التكوينات.

مدرسة أشبال الأمة بالبليدة (الناحية العسكرية الأولى)

لقد تم استحداث مدرسة أشبال الأمة بالبليدة بناءً على المرسوم الرئاسي رقم 12-135 المؤرخ في 21 مارس 2012 المتضمن إحداث مدرسة أشبال الأمة بالبليدة بالناحية العسكرية الأولى. أما تاريخ تدشينها الرسمي فكان بتاريخ 03 أكتوبر 2013، حين أشرف الفريق أحمد قايد صالح، نائب وزير الدفاع الوطني، رئيس أركان الجيش الوطني الشعبي على التدشين الرسمي لمدرسة أشبال الأمة صنف ثانوية بالبليدة (الناحية العسكرية الأولى).

وتعتبر المدرسة قلعة للعلم وذكرى لأمجاد الماضي، وتأتي تجسيدا لعزم فخامة رئيس الجمهورية القائد الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع الوطني، الرامي إلى إحياء هذا المسار التعليمي والتكويني من جديد. كما تعد صرحا تعليميا جديدا يضاف إلى مدرستي أشبال الأمة بوهران وبشار.

تحرص المدرسة على «ضرورة تحلي الأشبال بالقيم والمبادئ الوطنية والأخلاق السامية»، كما تهدف إلى الجمع بين استيعاب المعارف العصرية والتشبع بقيم موروثنا الثقافي والحضاري وبالمبادئ الوطنية التي تستمد مرجعيتها وروحها من مآثر جيش التحرير الوطني في التضحية والتفاني من أجل الحفاظ على السيادة الوطنية وحماية وحدة وسلامة التراب الوطني.

كما طاف بعدها وفد مجلس الأمة برئاسة السيد محمد الواد، بمختلف أركان المدرسة، المدرج الرئيسي الذي يتسع لـ: 508 شبلاً. والعديد من القاعات على غرار قاعة الإعلام الآلي، مخبر اللغات، مخبر العلوم الطبيعية، مطعم الأشبال، العيادة، قاعة متعددة الرياضات، ملعب كرة القدم ومسبح شبه أولمبي، وأخيرا المكتبة والتي تتوفر على أكثر من 5000 كتاب وبـ800 عنوان.

وبمناسبة هذه الزيارة ألقى الدكتور الواد كلمة شكر فيها مدير المدرسة وجميع أعضاء الطاقم الإداري والبيداغوجي، مثمنا ما عرفته وتعرفه المدرسة من حيث مستوى التحصيل العلمي والنتائج المحققة، معتبرا إياها صرحا تعليميا هاما يضاف إلى إنجازات ومكاسب مؤسسة الجيش الوطني الشعبي، معبراً عن فخره بمستوى المرافق البيداغوجية، الرياضية والترفيهية التي تتوفر عليها المدرسة، كما لم

يفوت رئيس وفد مجلس الأمة السانحة دون الحديث إلى أشبال المدرسة، داعياً إياهم من أجل التشبع بالقيم والمبادىء الوطنية والأخلاق الحميدة بعدٍ استيعاب المعارف وامتلاك المهارات...قائلاً أنتم رجال وقادة الغد، وأن الجزائر تعول عليكم وتنتظر رد الجميل. فأملنا فيكم كبير لرفع التحدي في البناء والتشييد، متمنيا لهم السداد والنجاح في مسارهم الدراسي.

وفي محطة أخيرة قام الدكتور الواد بالإمضاء في السجل الذهبي لمدرسة أشبال الأمة، بالبليدة.

الملاحـــــــظات

أبدى الوفد الملاحظات الآتية:

- المدرسة تتوفر على امكانيات ومرافق بيداغوجية، رياضية وترفيهية هامة تساعد على تحصيل معرفي على أعلى مستوى،
- جميع الأشبال الذين يزاولون دراستهم بالمدرسة هم من الذكور،
- شكر خاص للقيادة العسكرية القائمة على المدرسة على حسن الضيافة وكرم الاستقبال.

التوصـــــيات

يقترح الوفد التوصيات التالية:

- وفي إطار التعاون العسكري، إمكانية إبرام اتفاقيات توأمة مع مدارس عريقة أجنبية بما يعود بالفائدة على الشبل، المدرسة، وعلى البلد ككل،
- إمكانية النظر في قبول تسجيل جنس الإناث للدخول إلى مدرسة أشبال الأمة.

القاعدة المركزية للإمداد ببني مراد

.. قطب استراتيجي هام في المنظومة الصناعـية الوطنية

كما قام وفد عن لجنة الدفاع الوطني بزيارة ميدانية للقاعدة المركزية للإمداد ببني مراد ولاية « البليدة» الناحية العسكرية الأولى وذلك يوم الأربعاء 07 ماي 2014. للوقوف والإطلاع على الورشات، ومختلف التجهيزات والوسائل المسخرة التي تتوفر عليها القاعدة المركزية من أجل بلوغ مستوى يليق وحجم التحديات من حيث التصنيع والتجديد العسكري لمختلف الآليات لفائدة الجيش الوطني الشعبي ومختلف المؤسسات المدنية المتعاقدة معها.

وقد ضم الوفد كل من السيدات والسادة:

- محمد الواد، رئيس اللجنة، رئيسًا للوفد،
- خميسي طالوس، نائب رئيس اللجنة،
- محمود زيدان، عضو المجلس،
- لويزة شاشوة، عضو المجلس،
- عائشة بركي، عضو المجلس،
- زهية بن عروس، عضو المجلس،
- رفيقة قصري، عضو المجلس،
- عبد العزيز جفال، عضو المجلس،
- محمد بوشلاغم، عضو المجلس،

أُستقبل الوفد من طرف المدير العام للقاعدة المركزية للإمداد ببني مراد بالبليدة العميد «تيبودلات»، ومختلف إطارات القاعدة. وبالمناسبة ألقى مدير الإنتاج بالقاعدة العقيد «مراد قاضي» كلمة ترحيبية على شرف وفد مجلس الأمة. حيث تطرق إلى طبيعة الهيكل التنظيمي للمؤسسة وإلى المهام التي تضطلع بها وعن برنامج هذه الزيارة.

برنامج الزيارة

وقد كانت بداية الزيارة الميدانية هذه بإلقاء نظرة على المجسم الخاص بالقاعدة المركزية، ثم بزيارة دائرة تجديد الآليات المدرعة بمختلف ورشاتها، بعدها لورشة السباكة، فورشة التصنيع الميكانيكي، ثم ورشة تصليح التجهيزات الكهروميكانيكية والتقطيع بالليزر، وفي الأخير دائرة تجهيز الرادارات ومنظومات الأسلحة بمختلف ورشاتها.

في ختام الزيارة ألقى رئيس الوفد السيّد محمد الواد كلمة، شكر فيها المدير العام للقاعدة وجميع إطارات المؤسسة، على كرم الضيافة،

كما حيّاهم على التنظيم المحكم والتحكم الجيد في التقنيات الحديثة المتاحة، مؤكداً بأن القاعدة تعتبر قطباً استراتيجياً هاماً في المنظومة الصناعية الوطنية، وأن دور الصيانة والتجديد بات ضرورة في أي منظومة تعتمد على الآلة. كما لم يفوت رئيس الوفد هذه الفرصة دون الإشادة والتعبير وبكل فخر واعتزاز، عن سعادته بهذا الإنجاز وبمستوى الخدمات التي تقدمها المؤسسة في سبيل تعزيز الإنتاج الوطني كماً ونوعاً.

وفي محطة أخيرة قام الدكتور محمد الواد بالإمضاء في السجل الذهبي للقاعدة المركزية للإمداد ببني مراد، بالبليدة.

ملاحظات الوفد

أبدى الوفد بعد هذه الزيارة بالملاحظات الآتية:

- القاعدة المركزية للإمداد ببني مراد تتوفر على إمكانيات ومرافق وورشات هامة تساهم في تعزيز الإنتاج الوطني وتحسينه،
- القاعدة المركزية تشغل يد عاملة مؤهلة من المدنيين والعسكريين،

التعريف بقاعدة بني مراد الإستراتيجية

قاعدة بني مراد تتربع على مساحة تقدر بـ 150 هكتارا، وهي واحدة من المؤسسات العسكرية ذات الطابع الصناعي والتجاري، (EPIC) تابعة للقطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، يديرها مجلس إدارة ويرأسها مدير عام، تُشغّل 2500 مستخدم من إطارات، مهندسين، تقنيين عسكريين ومدنيين.

القاعدة منضوية تحت وصاية المديرية المركزية للعتاد لأركان الجيش الوطني الشعبي، أنشئت سنة 1975 لتصبح بداية من سنة 1982 تحت وصاية وزارة الدفاع الوطني. لتعرف سنة 1992 تطورا جذريا بدخول مركب تجديد عتاد القتال الخدمة الفعلية بعد أن تم إنجازه العام 1987.

• **مهامها:** وتعتبر القاعدة قطباً استراتيجياً هاماً في المنظومة الصناعية الوطنية، بإشرافها على عمليات التصنيع والتجديد والتحديث والتطوير لصالح الجيش الوطني الشعبي، وكذا المؤسسات الإستراتيجية الوطنية من خلال إعادة تأهيل القطع الرئيسية أو صناعة قطع غيار جديدة. كما تعتبر القاعدة المركزية للإمداد المزوّد الوطني الأول لمؤسسة البناء والتصليح البحري بقطع الغيار وفق المعايير الدولية. بها ثمانية (08) مديريات هي:

• مديرية تجديد آليات القتال، تقوم بتنفيذ برامج التجديد والعصرنة المحددة من طرف القيادة، وتتكون من دائرة تجديد عتاد الآليات المدرعة، دائرة تجديد الرادارات ومنظومات الأسلحة، ودائرة تجديد الأسلحة والبصريات.

• مديرية تجديد العربات المُدولبة، تقوم بتجديد العربات الثقيلة بمختلف تطبيقاتها، وكذا تجديد وتجريب المحركات الحرارية لمختلف الشاحنات والدبابات.

• مديرية الإنتاج، مهمتها المشاركة في عمليات الإسناد التقني في إطار تنفيذ برامج التجديد والعصرنة، وتضم هذه المديرية عدة ورشات منها: ورشة التصنيع، ورشة الحدادة، ورشة التقطيع بالليزر، ورشة المعالجة الحرارية والسطحية..إلخ

• المديرية التقنية، تقوم بإعداد برامج إعلام آلي تتكفل بالنظام المعلوماتي للمؤسسة،

• المديرية التقنية التجارية، تكمن وظيفتها الأساسية في إعداد صفقات وعقود تصنيع، كما تسهر على التنفيذ الجيد للصفقات والطلبيات المبرمة مع الزبائن....إلخ.

• مديرية التموينات، تعمل على إعداد وتنفيذ برامج التموين من قطع غيار ومواد أولية، عتاد وتجهيزات اللازمة لتنفيذ مخططات الأعباء...

• مديرية الإدارة والمالية، والتي تقوم بتسيير الموارد البشرية، إعداد الصفقات والعقود وتسوية النزاعات بكافة أنواعها.

• مديرية الإسناد، والتي تعمل على توفير مختلف الوسائل اللازمة كالنقل، الإيواء، الإطعام، كما تقوم بتطوير النشاطات الثقافية، الاجتماعية والرياضية للعاملين والجنود.

عصرنة العتاد الموجود في الخدمة

تمكنت القاعدة من تطوير عدد من المعدات الحربية العاملة في الجيش الوطني الشعبي، حيث زودت هذه المنظومات إضافة إلى أسلحتها الرئيسية بمنظومات أسلحة متطورة مثل الصوراريخ المضادة للدبابات ومنظومات لقيادة الرمي وأخرى لمراقبة ميدان القتال في حين تم تزويد بعض المعدات بمحركات جديدة ووسائل للحماية.

التعاون البرلماني الجزائري / الروسي

بدعوة من مجلس الأمة:

السيدة فالنتينا ماتفيينكو، رئيسة المجلس الفيدرالي الروسي في الجزائر

وتحظى باستقبال السيد عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية

حظيت رئيسة المجلس الفيدرالي للجمعية الفيدرالية لفدرالية روسيا السيدة فالنتينا ماتفيينكو أثناء زيارتها للجزائر باستقبال من قبل رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة يوم الخميس 14 ماي 2014.. حضره السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

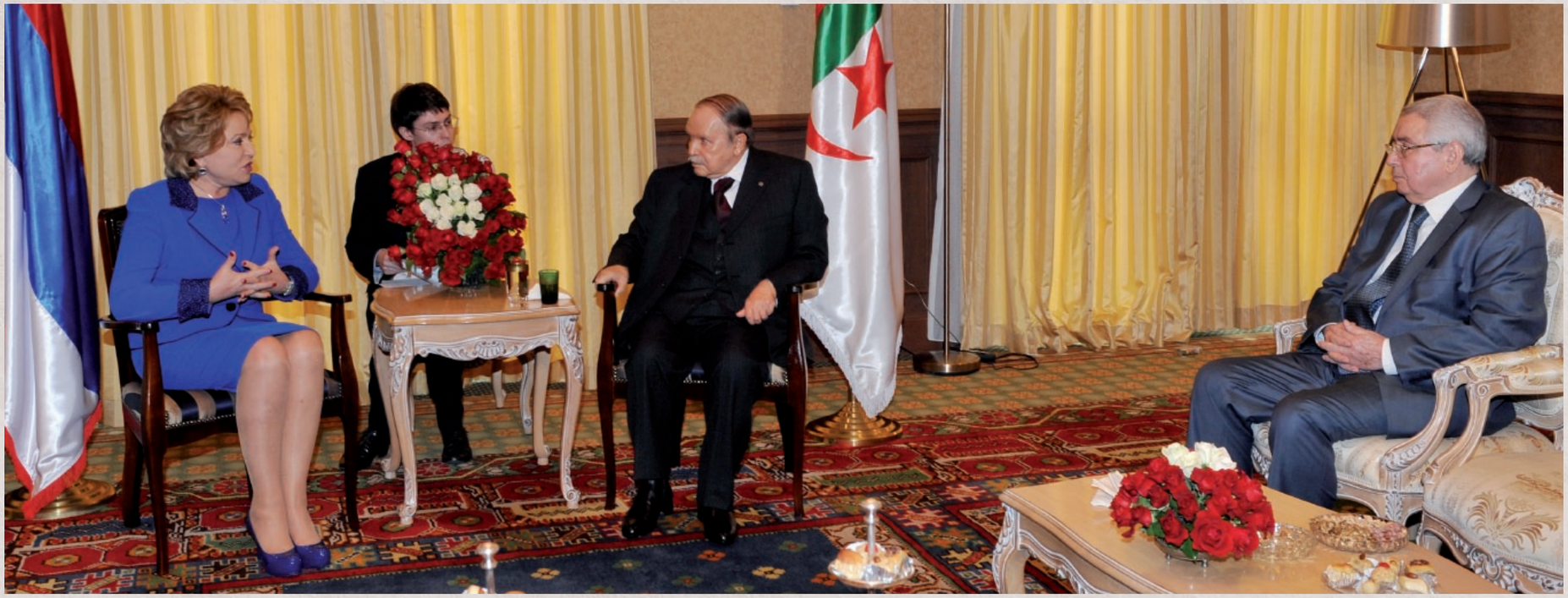

قامت رئيسة المجلس الفيدرالي للجمعية الفيدرالية لفيدرالية روسيا السيدة فالنتينا ماتفيينكو بزيارة للجزائر يومي 13 و14 ماي 2014. بدعوة من رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح، أجرت خلالها لقاءات ومحادثات مع عدد من المسؤولين .

حيث جمعتها يوم الثلاثاء 13 ماي 2014، محادثات بمقر مجلس الأمة، جرت بين الوفد البرلماني الجزائري برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس .

وتطرقت المحادثات مع السيدة فالنتينا ماتفيينكو في البداية إلى العلاقات الثنائية بين البلدين والتي وُصفت بالجيدة خاصة في المجال البرلماني كما تم التأكيد بهذه المناسبة على ضرورة الارتقاء بهذه العلاقات إلى مستويات أفضل وذلك بتكثيف الحوار والتعاون وتبادل الزيارات بين وفود البلدين. وفي المجال الاقتصادي تمت الإشارة إلى أن الجزائر تمتلك مؤهلات تجعلها توفر مناخا استثماريا ملائما من شأنه استقطاب المتعاملين الاقتصاديين والخبرة الروسية وفتح المجال لشراكة إستراتيجية بين البلدين.

ونظرا لأن هذه الزيارة تأتي في ظروف إقليمية ودولية خاصة، تم استعراض بعض القضايا السياسية الراهنة على المستوى الإقليمي والدولي حيث تم التأكيد على ضرورة تكثيف الجهود لتكريس حقوق الإنسان والديمقراطية والمساهمة في إقرار السلم والاستقرار بمكافحة كل أشكال التخلف والتصدي للإرهاب، وتمكين الشعوب من حقها المشروع في تقرير مصيرها. وفي هذا المجال أعرب الطرفان عن تقارب وجهات النظر الجزائرية والروسية حول أهم القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك.

وفي الأخير تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين الطرفين تضم المحاور الكبرى لمجالات التعاون بين الجزائر وروسيا.

وكانت لرئيسة المجلس الفيدرالي للجمعية الفيدرالية لفيدرالية روسيا لقاءات ومحادثات مع :

رئيس المجلس الشعبي الوطني محمدالعربي ولد خليفة، والوزير الأول السيد عبد المالك سلال

في ختام زيارتها للجزائر قامت رئيسة المجلس الفيدرالي للجمعية الفيدرالية لفيدرالية روسيا بزيارة لمقام الشهيد حيث وضعت إكليلا من الزهور ترحما على أرواح الشهداء، كما كانت لها جولة بالمتحف الوطني للمجاهد .

.وفي سياق التعاون الجزائري الروسي

استقبل السيد حمود شايد، نائب رئيس مجلس الأمة، يوم الاثنين 12 ماي 2014، بمقر المجلس السيد مخائيل مارجيلوف، الممثل الشخصي لرئيس الفيدرالية الروسية للتعاون مع الدول الإفريقية رئيس لجنة المجلس الفيدرالي للشؤون الدولية.

ويُعدُّ هذا اللقاء تكريسا لتقاليد الحوار والتشاور البرلماني بين فيدرالية روسيا والجزائر حول القضايا الدولية، الجهوية والإقليمية ذات الاهتمام المشترك.

التعاون البرلماني الجزائري / الإسباني

رئيس مجلس الشيوخ الاسباني في الجزائر

بدعوة من رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح، قام رئيس مجلس الشيوخ الإسباني بيو غارسيا أسكوديرو ماركيز بزيارة للجزائر دامت أربعة أيام من 11 إلى 14 جوان 2014. أجرى خلالها لقاءات ومحادثات مع عدد من المسؤولين.

نحو ترقية العلاقات البرلمانية إلى مستويات أفضل

تناولت المحادثات التي جرت يوم الأربعاء 11 جوان 2014، بمقر مجلس الأمة، بين الوفد البرلماني الجزائري برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس والوفد البرلماني الاسباني برئاسة السيد بيو غارسيا أسكوديرو ماركيز، رئيس مجلس الشيوخ الاسباني. العلاقات الثنائية المتميزة بين الجزائر واسبانيا خاصة في المجال البرلماني وكيفية الارتقاء بها إلى مستويات أفضل خاصة وأن العلاقات الثنائية تعرف ديناميكية وحيوية متصاعدة في الاتجاه الايجابي وهناك مؤشرات اقتصادية، تجارية وسياسية تساهم في تعزيزها.

أما على الصعيد السياسي، تطرق الجانبان للوضع السياسي في المنطقة وتم تسجيل تقارب وجهات النظر حولها خاصة فيما يخص تصفية آخر جيوب الاستعمار وتمكين الشعوب من ممارسة حقها في تقرير المصير، كما تم التأكيد على ضرورة تنسيق الجهود والمواقف بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط والمجموعة الدولية لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل والعمل على إرساء قواعد التنمية والاستقرار في ظل الأمن والسلام.

وقد حظي رئيس مجلس الشيوخ الاسباني السيد بيو غارسيا أسكوديرو ماركيز بلقاء مع رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة، حضره رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح.

وكان لرئيس المجلس الشيوخ الإسباني لقاءات ومحادثات هامة مع كل من :

الوزير الأول عبد المالك سلال

رئيس المجلس الشعبي الوطني محمد العربي ولد خليفة

وزير الشؤون الخارجية رمطان لعمامرة

وزير الصناعة و المناجم، عبد السلام بوشوارب

على هامش الزيارة..

قام رئيس مجلس الشيوخ الإسباني والوفد المرافق له بـ :
• زيارة المتحف الوطني للمجاهد

• زيارة لمدينة وهران
• تدشين لوحة تذكارية لكهف سارفنتيس .

رئيس مجلس الأمة يستقبل ..

الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية الياباني

استقبل رئيس مجلس الأمة، يوم الاثنين 10 مارس 2014، بمقر المجلس، السيد نوبيو كيشي، الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية الياباني المكلف بالشرق الأوسط وأوروبا .. وقد تم خلال هذا اللقاء التطرق للتعاون القائم بين البلدين .. وفرص تطويره خاصة في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي في ضوء المناخ الاستثماري الملائم الذي تتوفر عليه الجزائر والذي من شأنه استقطاب المتعاملين الاقتصاديين والخبرة اليابانية. من جهة أخرى أثنى الوزير الياباني على ما تبذله الجزائر على صعيد المساهمة في مكافحة الإرهاب وأعرب عن انسجام موقف اليابان مع هذا المسعى وإدراكه لخطورة التمدد الإرهابي الذي لا حدود له وقناعته بضرورة تضافر الجهود دوليا لمحاربته.

وزير الشؤون الخارجية لجمهورية التشاد

واستقبل يوم الثلاثاء 18 مارس 2014، السيد موسى فقي محمد، وزير الشؤون الخارجية والاندماج الإفريقي لجمهورية التشاد.

اللقاء تناول العلاقات الثنائية وأهمية التنسيق بين البلدين لمواجهة التحديات التي تفرضها الأوضاع في دول الجوار ومنطقة الساحل .. وأعربا عن ارتياحهما للتعاون القائم وضرورة دعمه وتوسيعه بما يخدم مصلحة الشعبين الشقيقين.

بعثة الأمم المتحدة المكلفة بمتابعة سير الانتخابات الرئاسية

وفي يوم الثلاثاء 15 أفريل 2014، استقبل بعثة الأمم المتحدة برئاسة السيد تاج الدين علي دياباكتي، لمتابعة سير الانتخابات الرئاسية، وقد كان هذا اللقاء فرصة استعرض خلالها رئيس البعثة الإطار الذي يعمل فيه وفد الأمم المتحدة والمهام الموكلة إليه. كما تطرق رئيس مجلس الأمة للأجواء العامة التي سيجري فيها هذا الموعد مؤكدا على تمسك الجزائر بمسار ترسيخ الديمقراطية والتعددية .. وتثبيت الأمن والاستقرار .. ودولة القانون والمؤسسات لتمكين الشعب الجزائري من التقدم على طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي حققت فيها البلاد أشواطا معتبرة وستمضي بإرادة الشعب وفي كنف الاستقرار إلى استكمال خطواتها نحو المستقبل الذي يتطلع إليه الجزائريات والجزائريون.

رئيس المجلس البابوي للحوار بين الأديان

واستقبل يوم الأربعاء 30 أفريل 2014، الكردينال جون لويس توران، رئيس المجلس البابوي للحوار بين الأديان.

تمحور الحديث خلال هذا اللقاء حول أهمية ترقية قيم التسامح والتعاون، ونشر ثقافة التعايش والاحترام المتبادل للشعائر الدينية ونبذ كل أشكال العنف والتطرف التي تلتصق بالأديان وتسيء إليها.. وضرورة تشجيع مسعى الحوار بين الأديان باعتباره مسلكا حضاريا يدفع إلى خير الشعوب والأمم ويساهم في تحقيق الأمن والسلام الذي تطمح إليه الإنسانية جمعاء.

السفراء

سفير تونس

أدّى يوم الأحد 09 مارس 2014، سفير تونس بالجزائر السيد محمد نجيب حشانة، زيارة لرئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح على إثر انتهاء مهامه بالجزائر. وبالمناسبة، تم التطرق إلى ما بلغته العلاقات الثنائية العريقة بين البلدين على كافة المستويات، والإشادة بالتعاون الواسع وإرادة تطويره والرقي به في كافة المجالات إلى الأحسن وإلى ما يخدم مصلحة الشعبين الشقيقين .. كما شكل اللقاء فرصة لاستعراض الأوضاع في البلدين والرهانات الحالية في المنطقة ، وتثمين منهج التواصل والتشاور الدائم بين المسؤولين الذي يترجم الإرادة السياسية القوية الحريصة على علاقات نموذجية مبنية على عوامل التقارب وروابط الأخوة المتجذرة في وجدان الشعبين الجزائري والتونسي.

سفير الصين

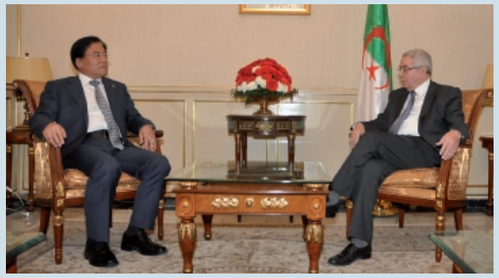

كما أدى يوم الإثنين 05 ماي 2014، السيد ليف يوه، سفير جمهورية الصين الشعبية بالجزائر، زيارة لرئيس مجلس الأمة، على إثر انتهاء مهامه ببلادنا وكان اللقاء فرصة لاستعراض مجالات التعاون الواسعة بين البلدين وآفاق تطويرها .. وسجل بالمناسبة الطرفان ارتياحهما للنتائج المحققة في ظل اتفاق الشراكة الإستراتيجية الشاملة التي تربط بين الجزائر والصين والمستمدة من العلاقات العريقة والتاريخية بين البلدين الصديقين.

سفيرة اليونان

واستقبل يوم الثلاثاء 20 ماي 2014، السيدة ايفيجينيا كونتوليونتوس، سفيرة اليونان بالجزائر التي أدّت له زيارة مجاملة وهي تباشر مهامها ببلادنا ، وقد تناول الحديث العلاقات الثنائية .. وحرص البلدين على تطويرها خاصة في المجال الاقتصادي بالنظر للإمكانيات المتوفرة والمحفزة على تنشيط المتعاملين الاقتصاديين في الاتجاهين .. وتطرق الجانبان إلى أهمية تعزيز التعاون البرلماني

كما تم بالمناسبة تبادل وجهات النظر حول الأوضاع العامة في الجزائر واليونان .. والآفاق المتاحة لهما لترقية العلاقات والدفع بمستوى التعاون في المجال الاقتصادي والثقافي والسياحي.

سفير فلسطين

واستقبل يوم الأربعاء 04 جوان 2014، السيد حسين عبد الخالق، سفير فلسطين بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة على إثر انتهاء مهامه بالجزائر، وتناول اللقاء - على الخصوص - تحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية بإعلان حكومة الوفاق الوطني ، وقد هنأ رئيس مجلس الأمة بالمناسبة الشعب الفلسطيني معتبرًا هذا الانجاز مكسبا وطنيا على طريق استعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة مجددا دعم ومساندة الجزائر ووقوفها المبدئي والثابت مع الأشقاء الفلسطينيين .. وهو الأمر الذي سجله السفير الفلسطيني الذي أعرب عن مدى تقدير الفلسطينيين للجزائر ودورها منوها بأشكال الدعم المستمر .. وبمواقف الجزائر المدافعة عن حقوق الشعب الفلسطيني وبناء دولته المستقلة.

سفير السودان

واستقبل يوم الأربعاء 04 جوان 2014، السيد مجدي محمد طه الحسن، سفير السودان بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة على إثر انتهاء مهامه بالجزائر، وقد تناول اللقاء العلاقات الثنائية المتميزة وحرص قيادتي البلدين على الرقي بها وترجمة إرادة التعاون عبر التشاور السياسي وتعزيز التعاون الاقتصادي. كما تم بالمناسبة تبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا الهامة في القارة الإفريقية والعالم العربي.

النشاط الخارجي

أشغال الجمعية 130 للإتحاد البرلماني الدولي

شارك وفد مشترك عن غرفتي البرلمان الجزائري (المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة) برئاسة السيد محمد العربي ولد خليفة، رئيس المجلس الشعبي الوطني في أشغال الجمعية 130 للإتحاد البرلماني الدولي والاجتماعات المصاحبة لها، المنعقد بجنيف (سويسرا) خلال الفترة الممتدة من 16 إلى 20 مارس 2014.

وقد تشكل الوفد من :

• السيدة زهرة ظريف بيطاط،عضو مجلس الأمة،

• السيد قبي أدم، عضو مجلس الأمة
• السيدة زهية بن عروس، عضو مجلس الأمة
• السيدة مفتالي يمينة، نائب بالمجلس الشعبي الوطني
• السيد جلوط أحمد، نائب بالمجلس الشعبي الوطني.

وقد تمحور نقاش المشاركين حول موضوع 125 سنة من تأسيس الإتحاد البرلماني الدولي، كما تباحث المشاركون حول البند الإستعجالي المتمثل في الإسهام في استعادة السلم والأمن وتوطيد الديمقراطية في جمهورية إفريقيا الوسطى .

كما تناولوا في اجتماعات اللجان الدائمة المواضيع التالية:

• من أجل عالم خال من الأسلحة النووية: مساهمة البرلمانات (اللجنة الأولى)

• من أجل تنمية قادرة على مواجهة الأخطار: الاهتمام بالنمو الديمغرافي، والمعيقات الطبيعية (اللجنة الثانية)

• حماية حقوق الأطفال خاصة الأطفال المهاجرين بدون رفقة، ومنع استغلال الأطفال في الحروب والمنازعات: دور البرلمانات (اللجنة الثالثة).

هذا وقد انتخب السيد مارتين شانق قونق (الكامرون) أمينا عاما جديدا للإتحاد خلفا للسيد جون أندرسن المنتهية عهدته، وهو أول إفريقي يحوز على هذا المنصب منذ 125 سنة من تأسيس الإتحاد البرلماني الدولي.

المؤتمر الثامن والاجتماع التاسع لمجلس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة في أشغال المؤتمر الثامن والاجتماع التاسع لمجلس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي المنظمين من قبل الرابطة بالتعاون مع المجلس الفيدرالي الإثيوبي يومي 5 و6 أفريل 2014 بأديس أبابا (إثيوبي).

تشكل الوفد من:

• السيد محمد نواصر، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الوفد
• السيدة عائشة بركي، عضو مجلس الأمة
• السيد عبد الوهاب قنيبر، عضو مجلس الأمة.

وقد تضمن جدول الأعمال عدة بنود منها:
• الاحتفال بالذكرى العاشرة لتأسيس الرابطة
• تقديم التقرير السنوي للأمانة العامة للرابطة
• خطة أنشطة الرابطة لعام 2014
• دراسة الميزانية والقواعد المالية للرابطة.

اجتماعات الجلسة الرابعة لدور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي

شارك عضوا مجلس الأمة وعضوا البرلمان العربي السيدان عبد الكريم قريشي ومنصور معيزية في اجتماعات الجلسة الرابعة لدور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي، المنعقدة بمقر جامعة الدول العربية القاهرة (مصر) خلال الفترة الممتدة من 19 إلى 22 أفريل 2014 .حيث تم انعقاد جلسات عامة واجتماعات للجان الدائمة والفرعية للبرلمان العربي، على غرار لجنة الشؤون التشريعية والقانونية وحقوق الإنسان التي ناقشت :

• مشروع اتفاق المزايا والحصانات بين البرلمان العربي وجمهورية مصر العربية
• مشروع اتفاق المزايا والحصانات بين البرلمان العربي والدول العربية
• مشروع جائزة وسام البرلمان العربي.

الحقوق الاجتماعية والصحية للمـــــرأة العربية

شارك عضو مجلس الأمة وعضو البرلمان العربي السيد عبد الكريم قريشي في ورشة عمل نظمها البرلمان العربي، حول الحقوق الاجتماعية والصحية للمرأة العربية والتي انعقدت يومي 23 و24 أفريل بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة (مصر) .

البرلمان الإلكتروني : الدروس المستخلصة من التجربة وآفاق المستقبل

شارك السيد محمد زوبيري، عضو مجلس الأمة في المؤتمر العالمي 2014 حول البرلمان الإلكتروني تحت عنوان «الدروس المستخلصة من التجربة وآفاق المستقبل» والذي نظمه الإتحاد البرلماني الدولي بالتعاون مع الجمعية الوطنية الكورية خلال الفترة الممتدة من 08 إلى 10 ماي 2014 بسيول (جمهورية كوريا).

وقد تضمن جدول أعمال المؤتمر عدة بنود منها:

• الجهود المبذولة في البرلمانات الإلكترونية منذ عام 2007
• الدروس المستخلصة من التجربة حول دور تكنولوجيات الإعلام والاتصال في جعل البرلمانات أكثر تفتحا وإدراكا ومسؤولية وفعالية.
• إشراك وسائل الإعلام الاجتماعية في إستراتيجية الاتصال الخاصة بالبرلمان.

الاجتماع البرلماني لبرلمانات دول حوار 5+5

شارك وفد برلماني مشترك عن غرفتي البرلمان الجزائري (مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني)، في الاجتماع البرلماني رفيع المستوى لبرلمانات دول حوار 5+5، والذي نظم من طرف الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط يوم 20 ماي 2014 بلشبونة (البرتغال).

تكون الوفد من السادة:

• سيدي عثمان لخضر، نائب رئيس مجلس الأمة، رئيس الوفد
• سي يوسف مختار، عضو مجلس الأمة
• لبيد محمد، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

وقد ناقش المشاركون المواضيع التالية:
• الحوار السياسي والأمن القومي
• التنمية الاقتصادية ومكافحة التغيرات المناخية
• الشؤون الاجتماعية، الهجرة ومكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر

البرلمان العربي

شارك السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان العربي ومقرر لجنة الشؤون الخارجية والسياسة والأمن القومي للبرلمان العربي في :

• اجتماع هيئة مكتب البرلمان العربي التاسع لدور الثاني من الفصل التشريعي الأول المنعقد بالقاهرة (مصر) يوم 23 ماي 2014.

• اجتماع اللجنة الفرعية للجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي للبرلمان العربي المنعقدة يوم 23 ما ي 2014 بالقاهرة.

• وشارك في بعثة البرلمان العربي لملاحظة الانتخابات الرئاسية المصرية المنعقدة يومي 26 و27 ماي 2014.

أشغال الدورة 64 للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي

شارك وفد برلماني مشترك عن غرفتي البرلمان (مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني) في أشغال الدورة 64 للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي، المنعقدة بلواندا (أنغولا) يومي 28 و29 ماي2014.

وقد تشكل الوفد من:

• السيد بوزيد بدعيدة، عضو مجلس الأمة، عضو اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي.

• السيد بوكروشة عبد القادر، نائبا بالمجلس الشعبي الوطني، عضو اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي.

• السيدة عياد رتيبة، نائب بالمجلس الشعبي الوطني، عضو اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي.

ناقش المشاركون عدة نقاط نظامية منها دراسة الحساب المالي الختامي لسنة 2013 وتحديد تاريخ ومكان عقد المؤتمر 37 للإتحاد نهاية سنة 2014.

تسيير النفايات في منطقة البحر الأبيض المتوسط

شارك السيد علي العقعاق، عضو مجلس الأمة، وعضو اللجنة الدائمة الثانية حول التعاون الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، التابعة للجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، في اجتماع اللجنة حول "تسيير النفايات في منطقة البحر الأبيض المتوسط"، والذي انعقد يومي 30 و 31 ماي 2014 بكزرتا (إيطاليا).

وقد تضمن برنامج الاجتماع مناقشة المواضيع التالية :

• النظام الحالي لتسيير النفايات في المتوسط : أحسن الممارسات والتكنولوجيات في الميدان.

• التعاون والتنسيق بين المؤسسات والفاعلين.

• المبادرات الإقليمية، الاتفاقيات والتحركات الجماعية.

الدورة الربيعية للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي

شارك وفد عن غرفتي البرلمان الجزائري يتكون من السيدان محمد الواد، رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة، رئيس الوفد وفردي ميلود، نائب بالمجلس الشعبي الوطني، في اجتماعات الدورة الربيعية للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي بفلنيوس (ليتوانيا) ، خلال الفترة الممتدة من 30ماي إلى 02 جوان 2014.

وقد تناول برلمانيو الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي عدة مواضيع من بينها:

• إدماج جيورجيا في الجماعة الأورو-أطلسية : المشاكل الداخلية والخارجية

• مكافحة الإرهاب: تحقيق الأمن والدفاع عن المؤسسات الديمقراطية

• أفغانستان 2014: مرحلة حاسمة لمنظمة حلف شمال الأطلنطي والمجتمع الأطلنطي

• النتائج الإقليمية والعالمية للأزمة في سوريا: ما هو دور منظمة حلف شمال الأطلنطي.

ولذكر فإن البرلمان الجزائري يشارك بانتظام في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي بصفته " عضو شريك متوسطي" .

الدورة الرابعة عشر للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني العربي

شارك السيد إبراهيم بولحية، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج بمجلس الأمة، عضو اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني العربي، في أشغال الدورة الرابعة عشر للجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني العربي واجتماع اللجنة المصغرة المنبثقة عنها، والمنعقدة خلال الفترة الممتدة من 04 إلى 06 جوان 2014 بمراكش (المملكة المغربية).

وقد تناول المشاركون جدول أعمال الدورة والمتمثل في :

• دراسة وإقرار تقرير اللجنة المصغرة المنبثقة عن اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني العربي (بيروت 4-3 أفريل 2014)

• الوضع المالي للإتحاد البرلماني العربي

• متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر 20 للإتحاد البرلماني العربي (الكويت 19 جانفي 2014)

• أوضاع الأمانة للإتحاد البرلمان العربي (المقر والموظفون).

المؤتمر الاقتصادي الدولي السادس لبلدان منظمة التعاون الإسلامي وروسيا

شارك السيد رضوان أحمد سعيد، عضو مجلس الأمة في أشغال المؤتمر الاقتصادي الدولي السادس لبلدان منظمة التعاون الإسلامي وروسيا (قمة كازان 2014) المنعقدة بمدينة كازان (جمهورية تتارستان، فيدرالية روسيا) يومي 5 و6 جوان 2014. والمنظم من طرف المجلس الفيدرالي للجمعية الفيدرالية لفيدرالية روسيا.

وقد شكل موضوع الأمن الغذائي العنوان الرئيسي لنقاشات الحضور في القمة. كما ناقش المشاركون العديد من المواضيع من بينها:

• دور البرلمانيين في مجال بناء السلم

• دور البرلمانات في خلق بيئة مواتية للأعمال والاستثمارات.

ويعد هذا المؤتمر من بين التظاهرات الدولية الاقتصادية الأكثر أهمية في مجال التعاون بين روسيا والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

تطوير وتحديث الأمن القومي العربي

شارك السيد عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان العربي ومقرر لجنته الخارجية والسياسية والأمن القومي، في اجتماع اللجنة المعنية بتطوير وتحديث الأمن القومي العربي، والتحضير لندوة الأمن القومي العربي، والتي انعقدت يوم السبت 14 جوان 2014 بالقاهرة.

لجنة الطاقة والبيئة والمياه للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

شارك السيد عمار مخلوفي، عضو مجلس الأمة ونائب رئيس لجنة الطاقة والبيئة والمياه للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، في اجتماع اللجنة المذكورة التابعة للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، المنعقدة بمقر الاتحاد من أجل المتوسط (ببرشلونة) ، يومي 12 و 13 جوان 2014.

وقد تناول الحضور بالدراسة والنقاش المواضيع التالية :

• الخطة الشمسية المتوسطية - معلومات عن المشاريع الحالية.
• التغيرات المناخية - التخفيف من التغيرات المناخية.
• الأمن الغذائي - تحديات المستقبل.
• حملة "لنقم بها" في المتوسط.
• تقرير عن المدن الايكولوجية.

اجتماعات اللجان الدائمة للبرلمان العربي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة يتكون من السيدان عبد الكريم قريشي، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان العربي ومقرر لجنته للشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي، والسيد منصور معيزية، عضو مجلس الأمة، وعضو البرلمان العربي، في اجتماعات اللجان الدائمة والجلستين السادسة والسابعة لدور الانعقاد الثاني من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي، والمنعقدة خلال الفترة الممتدة من 15 إلى 18 جوان 2014، بالقاهرة (مصر).

وقد تضمن جدول أعمال هذه الأشغال، انعقاد اجتماعات هيئة المكتب واللجان الدائمة والفرعية للبرلمان العربي، وكذا جلسة استماع وجلسات عامة.

التمثيل البرلـــــاني للجالية المقيمة بالخارج
لدول البحر الأبيض المتوسط

نظمت لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية بالمجلس الشعبي الوطني يومي الاثنين والثلاثاء 19 و 20 ماي 2014 بمقر المجلس، ملتقى حول موضوع „ التمثيل البرلماني للجالية المقيمة بالخارج لدول البحر الأبيض المتوسط".

حيث ناقش المشاركون الموضوعات ذات الصلة بدور البرلمانيين في العناية بشؤون الجاليات والدفاع عن حضورها السياسي وحقوقها في بلدان الإقامة، وعن مدى تأثير اقتراحات هذه الشريحة في صياغة القوانين وكذا تسليط الضوء على علاقة البرلمانين الممثلين للجاليات بسلطات بلدان الإقامة والمنظمات الدولية.

وقد شارك في هذا الملتقى المتوسطي إضافة إلى النواب من البرلمان الجزائري، نواب برلمانيين يمثلون كلا من تونس، فرنسا، البرتغال وإيطاليا.

خلال افتتاحه للملتقى أشاد رئيس المجلس الشعبي الوطني،السيد محمد العربي ولد خليفة ، بالدّور الذي يمكن أن تلعبه الجاليات المقيمة في دول البحر الأبيض المتوسط في تقريب الرؤى وتوثيق التعاون بين الوطن الأم والبلدان المضيفة. وقال أن الخبرة التي اكتسبتها جاليتنا المقيمة في الجزء المتقدم من العالم تمثل „كنزا" يجب الاستفادة منه بالجزائر من خلال الاستثمار خصوصا وأنّ" الظروف محفّزة والشّروط متوفّرة لحماية استثماراتهم".

كما اعتبر الدكتور محمد العربي ولد خليفة، أنّ هذا اللقاء يشكل فرصة سانحة لتبادل الآراء والخبرات بين ممثلي الجالية من البرلمانيين من مختلف دول البحر الأبيض المتوسط، مذكرا في نفس الوقت بالصّلة التي تربط جاليتنا بوطنها الأم حيث دعاها بالمناسبة إلى تقديم صورة مشرقة عن مختلف الإنجازات التي تحققها الجزائر وخص منها بالذكر الجهود التي تبذل لتوسيع القاعدة الديمقراطية وإشراك كافة الأطراف في فهم واقع البلاد واستشراف مستقبلها على المديين المتوسط والبعيد.

وفي نفس السياق، أشار رئيس المجلس الشعبي الوطني إلى أنّ الجزائر تنعم اليوم بالأمن والاستقرار بفضل المصالحة الوطنية وهو ما جعل منها محط الأنظار، مؤكدا على صعيد آخر أنّ الجزائر تأمل في تعزيز تعاونها لاسيما مع دول جنوب الحوض المتوسط الذي „تجمعنا معه علاقات تاريخية وكثير من المصالح المشتركة"، وقال بأن الخصائص الثقافية التي تميز كل بلد كفيلة بتحفيز عملية التقارب والتعارف بين الشّعوب مؤكدا أنّ هذا „هو المسعى الذي تعمل من خلاله كثير من المجموعات البرلمانية للصداقة بالمجلس الشعبي الوطني".

في حين أكد السيد بوعلام بوسماحة، رئيس

لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية للمجلس الشعبي الوطني خلال مداخلته على الأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع والذي تنصب اهتماماته على التمثيل المؤسساتي الذي يحظى به مواطنينا المقيمين خارج تراب البلد الأم.

مضيفا أن هذا الملتقى يستمد أهميته كونه فضاءا للنقاش و التفكير و تبادل الخبرات كما يستمد أهميته من جهة تنظيمه وهي المؤسسة البرلمانية، مؤكدا في نفس السياق أن جاليتنا بالخارج معنية بصفة مباشرة بكل القوانين والمعاهدات التي يصادق عليها البرلمان، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الأمة. وباعتبار الكثير من النصوص التشريعية تتضمن إجراءات وأحكام تهدف إلى حمايتها بالمهجر وإلى تعزيز روابط مد الجسور بينها و بين بلدها الأم.

مؤكدا أن مسألة الجالية الجزائرية بالخارج تشكل إحدى انشغالات الكبرى بالنسبة للسلطات الجزائرية، ومن منطلق الحرص على دوام الارتباط بالوطن و بالقيم الوطنية، قام المشرع الجزائري بإبلاء لجاليتنا الحق في أن تكون ممثلة داخل المجلس الشعبي الوطني وذلك منذ الفترة التشريعية الرابعة أي سنة 1997، حيث خص المشرع ثمانية مقاعد لجاليتنا المقيمة بالخارج من أجل الاهتمام بانشغالاتهم.

معتبرا في الأخير أن هذا الملتقى الذي يجمع ممثلي برلمانات دول البحر الأبيض المتوسط التي تمتلك هذه التجربة كبادرة أولى لهذا الجمع و هي تونس، فرنسا، إيطاليا و البرتغال، حيث تشترك في إطلالها على ضفاف البحيرة المتوسطية و امتزاج شعوبها و اختلاط ثقافتها جراء الأحداث التاريخية التي عرفتها المنطقة مما كان له الأثر في استقرار أعداد كبيرة من الجاليات في هاته البلدان ومن ضمنهم من يمتلك الجنسية المزدوجة و هو عامل مشترك يساهم في تعزيز العلاقات بين دولنا في شتى المجالات بتكثيف وتيرة التشاور والتنسيق من أجل بلورة سياسة متكاملة تجاه الجاليات الوطنية المقيمة في الخارج لتكون وسيلة تواصل بين الوطن الأم والبلدان المستقبلة.

وقد ناقش المشاركون خلال يومين المحاور التالية:

1 – أثر التمثيل البرلماني للجاليات الوطنية المقيمة بالخارج على إعداد القوانين والسياسات العمومية في البلدان الأصلية.

2 – الممارسة البرلمانية تجاه الجاليات المقيمة بالخارج.

3 – دور ومهام البرلماني الممثل للجالية المقيمة بالخارج.

4 – علاقة البرلمانيين الذين يمثلون جاليتهم الوطنية بالخارج مع مؤسسات بلدان الاستقبال.

وقد دعا المشاركون في ختام هذا الملتقى إلى :

– إنشاء شبكة برلمانية متوسطية للتواصل بين ممثلي الجاليات في الدول الخمس .

– التأكيد على دورية هذا الملتقى وتسجيل رغبة الوفد التونسي في احتضان الملتقى في دورته الثانية في أقرب الآجال .

– تمكين البرلمانيين الممثلين للجاليات من الآليات الكفيلة بتسهيل مهامهم .

– توسيع دائرة التمثيل البرلماني للجاليات إلى دول أخرى من حوض البحر الأبيض المتوسط.

تونس

البرلمان **يلغي أحكاما** بحق مشاركين في الثورة

ساد إرتياح نسبي في تونس ، بعد مصادقة البرلمان على قانون يتضمن عفوا تشريعيا عاما على مرتكبي العنف خلال أيام الثورة التي أطاحت بالرئيس السابق زين العابدين بن علي.

بعد أسابيع من الاعتقالات والمحاكمات لشباب الثورة في تونس ، خاصة من شاركوا في إحراق مخافر الشرطة، صادق المجلس الوطني التأسيسي الاثنين 02 جوان 2014 ، على قانون يحيل قضايا "شهداء وجرحى الثورة" على دوائر قضائية متخصصة ، اي سحبها من القضاء العسكري وإحالتها إلى مسار العدالة الانتقالية.

كما أقر ذات القانون ، عفوا تشريعيا عاما على مرتكبي أعمال العنف في اطار الثورة من 17 ديسمبر 2010 إلى 28 فبراير 2011.

وتمت المصادقة على هذا القانون بأغلبية 141 صوتا واحتفاظ 3 نواب بأصواتهم وعدم اعتراض أي نائب.

و كانت قد حُرقت في تونس خلال أيام الثورة ، العشرات من مخافر الشرطة، وذلك عندما تصدى المتظاهرون لهجمات الشرطة على الاحتجاجات السلمية التي أعقبت احراق محمد البوعزيزي لنفسه في محافظة سيدي بوزيد.

ونفذت قوات الأمن التونسية اعتقالات في صفوف شبان مدن منزل بوزيان، وبئر الحفي، والرقاب، وهي مدن تقع في محافظة سيدي بوزيد، مهد الثورة التونسية، على خلفية إحراق مراكز أمن.

وتستند وزارة الداخلية في اعتقالاتها تلك إلى قوانين موروثة من عهد بن علي تجرّم الاعتداء على المنشآت العمومية ومن بينها مراكز الدرك والشرطة التي تم اقتحام واحراق العشرات منها خلال الثورة.

وينص الفصل الأول من القانون الاساسي الذي صادق عليه البرلمان التونسي الاثنين ، على أنه "لا تخضع للمؤاخذة الجزائية الافعال التي تم القيام بها من أجل تحقيق الثورة وإنجاحها في الفترة الممتدة بين 17 ديسمبر 2010 و 28 فيفري (فبراير) 2011 وتمتيع من تمت مؤاخذتهم بعفو تشريعي عام بعد تقديم مطلب في ذلك".

أما الفصل الثاني فينص على أن "الاعتداءات المفضية الى سقوط شهداء خلال الثورة وإصابة جرحاها انتهاكات جسيمة من مشمولات العدالة الانتقالية طبقا للفصلين 3 و8 من القانون المتعلق بها".

وينص الفصل الثالث من القانون على أنه "في صورة احالة هيئة الحقيقة والكرامة المتولية للبحث في الانتهاكات الجسيمة على النيابة العمومية فان هذه الاخيرة تحيلها اليا للدوائر القضائية المتخصصة المنصوص عليها في الفصل 8 من قانون العدالة الانتقالية".

وينص الفصل الرابع من القانون على أن "رئيس الحكومة يتولى في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ هذا القانون اصدار الاوامر المنصوص عليها بالقانون الاساسي عدد 53 لسنة 2013 المؤرخ في 24 ديسمبر 2013 المتعلق بارساء العدالة الانتقالية".

الهند

في سابقة منذ ثلاثين عاما، **المعارضة الهندية تحقق فوزا ساحقا** وتاريخيا في الانتخابات التشريعية

في سابقة منذ ثلاثين عاما ، فاز الحزب القومي الهندوسي المعارض الذي يقوده نارندرا مودي بالأغلبية المطلقة في البرلمان الهندي الجديد.

وأشارت النتائج الأولية إلى أن حزب الشعب الهندي "بهاراتيا جاناتا" حقق فوزا ساحقا وتاريخيا في الانتخابات التشريعية في الهند التي جرت على مدى أكثر من شهر ابتداء من 07 افريل إلى غاية 12 ماي 2014 ، حيث حصل حزب الشعب الهندي على أكثر من 272 مقعدا من أصل 543.

وتعهد مودي الذي سيصبح رئيسا لوزراء الهند ، في تجمع شعبي أمام أنصاره في فادودارا، تعهد "بعهد جديد" يرتكز على انعاش الاقتصاد. وقال مودي إنه سيعمل بدأب من أجل صالح جميع الهنود كما وعد بالتعاون مع أحزاب المعارضة.

فوز المعارضة في هذه الانتخابات ، يعيد رسم المشهد السياسي في الهند ، ويحول الحزب القومي الهندوسي إلى قوة سياسية وطنية على حساب حزب المؤتمر، الذي تقوده أسرة نهرو غاندي والمعتاد على الحكم في البلاد لكنه هزم في هذه الانتخابات.

وأعلنت صونيا غاندي وابنها راهول اللذان يقودان حزب المؤتمر أنهما يتحملان مسؤولية الهزيمة النكراء التي مني بها الحزب. وقالت رئيسة الحزب صونيا غاندي: " إن الفوز والهزيمة جزء لا يتجزأ من الديمقراطية. أنا أتحمل مسؤولية هذه الهزيمة."ومن المتوقع أن تؤدي هذه الهزيمة إلى تغييرات داخل حزب المؤتمر.

وصول مودي إلى السلطة سيشكل تغييرا جذريا بالنسبة إلى الغرب ، الذي قاطعه طيلة عشر سنوات بعد أعمال العنف الدامية في ولاية غوجارات في عام 2002. وأسفرت تلك الاضطرابات عن سقو ط ألف قتيل معظمهم من المسلمين ، وقد اتهم الزعيم الهندوسي ، بأنه شجع أعمال العنف ضد المسلمين.

فرنسا

فوز حزب اليمين المتطرف في انتخابات البرلمان الأوروبي

شكلت نتائج انتخابات البرلمان الأوروبي في فرنسا مفاجأة صادمة للساحة الفرنسية والأوروبية على حد السواء، بعدما تأكد حصول حزب "الجبهة الوطنية" اليميني المتطرف على الصدارة، هازما بذلك الحزب الاشتراكي الحاكم وحزب اتحاد من أجل حركة شعبية المعارض، وبقية التشكيلات السياسية، بما فيها اليسار البيئي المعتاد على تحقيق نتائج إيجابية في الانتخابات الأوروبية.

يأتي فوز اليمين المتطرف الفرنسي بنسبة تمنحه ما بين 23 إلى 25 مقعدا من البرلمان الأوروبي، ليؤكد مؤشرات الاستياء الشعبي في فرنسا من الحزب الاشتراكي الحاكم، وذلك بعد الهزيمة الكبيرة التي حظي بها حزب الرئيس فرانسوا هولاند في الانتخابات التشريعية ، ليتأكد مرة أخرى صعود حزب مارين لوبان المناهضة للاتحاد الأوروبي.

وتأتي نتيجة انتخابات البرلمان الأوروبي في فرنسا والتي جرت يوم 25 ماي 2014، لتفتح المجال أمام الحزب اليميني المتطرف لتشكيل أول كتلة سياسية فرنسية بالبرلمان الفرنسي مناهضة للاتحاد الأوروبي، باعتبار أن القانون يتيح لكل تحالف يضم 25 مقعدا في البرلمان بتشكيل كتلة سياسية يكون لها نفوذها في التصويت على القرارات.

ويرى المراقبون أن مع فوز حزب اليمين المتطرف في فرنسا، فإن أصوات اليمين تعززت باعتبار أنها جاءت لتضاف إلى المقاعد التي فازت بها أحزاب اليمين المتطرف في كل من النمسا، الدانمرك، المجر واليونان ، في تأكيد على أنه وإن ظل هذا التيار العنصري والمعادي للاتحاد الأوروبي أقلية بالنظر لاستمرار استحواذ أحزاب اليمين المعتدل واليسار على أغلبية مقاعد البرلمان الأوروبي ، إلا أن زيادة عدد مقاعد اليمين التي انتقلت من 25 لكل أحزاب اليمين الأوروبية إلى ما يفوق 40 مقعدا ، من شأنها التأثير على قرارات البرلمان الأوروبي.

من جانب آخر، قال رئيس المفوضية الأوروبية جوزيه مانويل باروسو ، إن القوى السياسية التي قادت ودعمت الخطوات الضرورية للمواجهة المشتركة للأزمة المالية ، حققت بشكل عام الفوز مجددا في انتخابات البرلمان الأوروبي، وأضاف باروسو الذي تنتهي مدة ولايته رئيسا للمفوضية في أكتوبر المقبل في بيان أن "هذه الأحزاب بالتأكيد صاحبة التمثيل الأكبر في البرلمان الأوروبي"، مشيرا إلى أن النتائج تظهر إمكانية تشكيل أغلبية "قوية وعملية للغاية" في البرلمان.

وأوضحت النتائج الأولية التي أعلن البرلمان الأوروبي عنها ، فوز حزب الشعب الأوروبي المحافظ بأغلبية مقاعد البرلمان، وذلك بحصوله على 212 مقعدا من إجمالي مقاعد البرلمان البالغ عدده 751 مقعدا، يليه التحالف التقدمي للاشتراكيين والديمقراطيين الذي نال 187 مقعدا.

تايلانـــدا

المجلس العسكري يتولى الصلاحيات التشريعية

قرر المجلس العسكري الحاكم الجديد في تايلاند حل مجلس الشيوخ يوم السبت 24 ماي 2014 ، في خطوة اخرى لتعزيز سلطة الجيش بعد الانقلاب الذي قامت به قوات الجيش التايلاندي يوم الخميس 22 ماي 2014.

وتمنح هذه الخطوة الجيش سلطة تشريعية كاملة ، بعد اعلانه حل مجلس النواب ، وتعليق العمل بالدستور والقبض على كبار السياسيين.

وتواصلت الحملة الامنية الهادفة لدعم الانقلاب العسكري حيث أمرت قيادة الجيش 30 معارضا بينهم كتاب وأكاديميون بتسليم انفسهم قبل حلول ظهيرة السبت. ويأتي ذلك بعد يوم واحد من قرار عسكري يفرض على 100 من السياسيين التايلانديين المثول أمام المجلس العسكري بينهم رئيسة الوزراء السابقة ينغلوك شيناوات.

في غضون ذلك خرج المئات من مناهضي الانقلاب الى شوارع العاصمة بانكوك لليوم الثاني على التوالي. واحتجز الجيش شيناوات ، المطاح بها وأفرادا من عائلتها منذ ذلك الحين في مكان مجهول حيث أعلن أحد المسؤولين أنها لن تبقى قيد الاحتجاز أكثر من أسبوع حتى تستقر الأوضاع في البلاد. كما أكد المتحدث باسم الجيش أن السياسيين تم اعتقالهم لمنحهم وقتا للتفكير.وتأتي هذه التطورات في ظل سعي الجيش لإحكام قبضته على مقاليد السلطة في البلاد.

من جانبها رفضت واشنطن الانقلاب العسكري وأعلنت وقف معونات للجيش التايلاندي تبلغ قيمتها نحو 3.5 مليون دولار. وطالبت الإدارة الامريكية الجيش التايلاندي بإعادة الحكم الى المدنيين.

روسيا

روسيا تبلغ الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا **بقطع العلاقات معها**

صرح رئيس لجنة مجلس الدوما للشؤون الخارجية الكسي بوشكوف أن موسكو أبلغت رسميا الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا بوقف التعاون معها ورفضها المشاركة في الدورة الصيفية للجمعية.

وقال بوشكوف في مقابلة مع صحيفة „ازفستيا" الروسية: „إن الوفد الروسي لن يشارك في دورة جوان للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، نحن مؤقتا أوقفنا العلاقات مع الجمعية طالما هناك عقوبات ضد وفدنا ، لقد أبلغنا ذلك يوم 26 ماي عضو اللجنة الرئاسية للجمعية ، رئيس مجموعة „اليساريين الأوربيين" السيد تيني كوكس عندما جاء إلى موسكو والتقى مع رئيس مجلس الدوما سيرغي ناريشكين."

وذكر بوشكوف أن ناريشكين بعث أيضا برسالة إلى رئيس الجمعية البرلمانية آن براسير.

يذكر أن الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا اتخذت في شهر نيسان الماضي قرارا ضد روسيا بعد ضمها لشبه جزيرة القرم إليها ، حرمت فيه الوفد الروسي من حق التصويت والمشاركة في اجتماعات الهيئات الادارية وبعثات المراقبة للجمعية خلال عام 2014 . ردا على هذا القرار قام مجلس الدوما باتخاذ قرارا عن استحالة استئناف الحوار داخل الجمعية البرلمانية طالما العقوبات ضد روسيا سارية المفعول.

الجزائر في المونديال..
الفرحة تتجدد

بعد المشاركة المشرفة لـ "محاربي الصحراء" في مباريات كأس العالم..
وتألقهم في خوض غمار هذه المنافسة الرياضية العالمية،
وجه السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة رسالتي
تهنئة وإشادة بأداء المنتخب الوطني لكرة القدم إلى كل من السيد
محمد تهمي، وزير الرياضة، والسيد محمد روراوة، رئيس الفيدرالية
الجزائرية لكرة القدم، من خلالهما إلى عناصر الفريق الوطني..
والطاقم المسيّر.
هنيئا للجزائر .. وإلى انتصارات أخرى